جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: التاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
العوني نور الهدى

يوم: //

إستراتيجية فرنسا في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها على مسار الثورة التحريرية الجزائرية وبعد الاستقلال

لجنة المناقشة:

د. حورية ومان	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مقرر
د. نفطي وافية	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
د. لخميسي فريح	أ. د.	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر خاص

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان واعتراف بالجميل لأستاذتي المشرفة

الدكتورة حوريه وفاء

التي تابعتني منذ البداية وقدمت لي يد العون وكانت مثالا للعطاء

والإرشاد ولم تبخلني بتوجيهاتها القيمة وزادها العلمي

حتى وإن اشتدت الصعاب في مسار العمل

كانت السند الذي لا يميل

وفي الأخير شكرا لمجهوداتك الجبارة معي

تقبلي مني فائق الاحترام والتقدير

عسى الله أن يوفقك في مشوارك القادم

حفظك الله ورعاك

شكر وعرفان

قال الله تعالى: {لئن شكرتم لأزيدنكم} ابراهيم9

فالحمد لله القادر المقتدر حمدا كثيرا الذي سدد خطايا ووفقني لما فيه الخير ورزقني العزم والإرادة والصبر لإنجاز هذا البحث المتواضع.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

أتوجه بالشكر والعرفان بالجميل لكل من مد لي يد العون من أساتذة وباحثين، واختص بالذكر الأستاذة شلوق فتيحة و الأستاذ الفاضل كربوعة سالم، وإلى الأستاذ الفاضل قزولة نور الدين

إلى كل من دعمني وساندني لإكمال بحثي من زملاء دراسة وأصدقاء كل باسمه

خاصة صديقتي ورفيقة دربي بسعود شريهان التي كانت ذراعي الأيمن ورافقتني في كل خطوة، إلى صديقتي تينا نبيلة التي كانت خير مجيب كل ما حظر الطلب

وأخيرا إلى الأخت التي لم تنجبها أمي صديقتي خليفة نجاح التي لم تمل يوما من مساندتي

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة المذكرة، وتحمل أعباء قراءتها وتقييمها وتنويرنا بآرائهم وملاحظاتهم القيمة، راجية من الله أن يجازيهم خير الجزاء

إهداء

أهدي هذا البحث لروح قلبي الذي غاب جدي رحمه الله عسى أن يتذكره بالرحمة كل مستفيد من هذا العمل

إلى من ساندوني في حياتي...إلى من سهروا الليالي راجين الله أن ينير دربي

إلى من شاركوني أفراحي وساندوني في أحزاني... إلى من منحوني الإرادة والعزيمة والقوة

إلى عائلتي، خالتي عبيدة وخالتي وردة وأخوتي صفاء وأسماء

إلى من أقامت الليل تدعوا لي في صلاتها ... إلى من دمعت عينها فرحة برؤيتي بعد تعب أشهر

إلى أمي الأولى الزهرة وأمي الثانية فتيحة

فالحمد لله الذي أحبني ومنحني بدل الأم اثنين كانوا سندي الذي لا يميل

إلى من علمني أن الدنيا كفاح... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل عليا بشيء... وسعى من أجل راحتي ونجاحي

إلى أعز رجلين في حياتي أبي وأخي

وفي الأخير أهديها للقوية الصبورة التي سهرت وتحملت وبكت وفرحت وصمدت في سبيل أن تنجح....

إلى نفسي

شكرا للجميع ...

المقتطفات

قائمة المختصرات باللغة العربية	
قائمة المختصرات	الاسم الكامل للمختصر باللغة العربية
م.و.م	متحف الوطني للمجاهد
م.و.د.ب.ح.ث54	منشورات المتحف الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954
د.م.ج	الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
د.س.ن	دون سنة نشر
د.ب.ن	دون بلد نشر
تر	ترجمة
م	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
س	ساعة
ص	صفحة

مقدمة

مقدمة:

حققت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها العديد من الانتصارات على مختلف الأصعدة، خاصة بعد الالتفافة و الدعم الشعبي الذي كان يدرك أن مصيره مرتبط بنجاحها، الأمر الذي جعل من المستعمر الفرنسي يحاول بكل أساليبه القضاء عليها فعمل على خنقها بتسليط أبشع الطرق في حق شعبها.

مما جعلها تعتمد على استراتيجيات قمعية و أخرى إغرائية، حيث كثفت فرنسا جهودها على جميع المستويات السياسية والعسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية إلا أن هذا لم يحد من نجاح الثورة الجزائرية و من انتشارها الواسع الذي لفت أنظار الداعمين والمساندين لها، الأمر الذي زاد المخاوف الفرنسية من عدم السيطرة عليها، وجعل من المستعمر يتبع أسلوب الحرب الحديثة و إتباع استراتيجيات عسكرية حديثة تركت أثرا واضحا على الأراضي الجزائرية من جهة وعلى الشعب الجزائري من جهة أخرى، ألا وهي إستراتيجية الألغام المضادة للأفراد.

إستراتيجية أنشأت على إثرها حواجز حدودية ملغمة تستهدف أي عابر عليها دون استثناء، أزهقت بسببها ألاف الأرواح ولا تزال أثارها متواجدة لحد الآن على الأراضي الجزائرية على الرغم من استقلال الجزائر، وعلى الرغم أيضا من الأعمال التي وجهت خصيصا لمحو أي أثر للإجرام الفرنسي، خاصة ذلك الأثر القاتل الذي خلفته الألغام المضادة للأفراد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة المعنونة بـ:**(إستراتيجية فرنسا في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها خلال الثورة التحريرية الجزائرية وبعد الاستقلال)**، في الكشف عن مجموعة

الاستراتيجيات العسكرية التي طبقتها فرنسا في الجزائر ونخص بالذكر الألغام المضادة للأفراد، وكيف أثرت على مسار الثورة التحريرية، و كذلك من أجل تسليط الضوء على السياسة والرغبات الفرنسية الاستعمارية وكيفية تجسيد مخططاتها من خلال سدود الموت الملغمة والموجهة لاستهداف أرواح الجزائريين، وأيضا تبيان الأثر الذي ترك في أجساد ونفوس الأفراد الجزائريين المتضررين من الألغام المضادة للأفراد.

الإطار الزماني والمكاني:

امتد مجال الدراسة من 1957 إلى بعد الاستقلال، أي بعد مرور عامين من اندلاع الثورة الجزائرية وهو نفس العام الذي بدأت فيه مخططات الجزائريين من أجل تفجير الثورة، وهذا ما أثار مخاوف الحكومة الفرنسية التي عمدت على تفعيل قرارها العسكري الخاص بحواجز الموت أي خط شارل وموريس وبداية زرع الألغام في المناطق الحدودية والداخلية، وصولا إلى تاريخ الاستقلال الجزائر التي لا تزال تشهد أثار الاستعمار.

نهاية بدراسة جهود الدولة في نزع الألغام ومخلفاتها التي تركت أثرا نفسيا وجسديا وبيئيا سبب خطرا كبيرا وجب القضاء عليه.

أما الإطار المكاني فيشمل كل التراب الوطني الجزائري، ونخص بالذكر المناطق التي زرعت فيها الألغام المضادة للأفراد من الحدود الجزائرية إلى المناطق الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى خطورته وأهميته في نفس كل جزائري محب لوطنه غير ناكر لتاريخه، ورغبة في إبراز قدرة الصمود الجزائريين أمام سياسة استعمارية

فرنسية طبقت على الأراضي الجزائرية وعلى شعب كان همه الوحيد تحقيق الاستقلال التام لوطنه.

ويمكن حصر أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

الموضوعية:

1. دراسة الألغام المضادة للأفراد وأساليب استخدامها كإستراتيجية عسكرية حربية.

2. إبراز سبب زرع فرنسا للألغام المضادة للأفراد في الأراضي الجزائرية وخاصة المناطق الحدودية.

3. دراسة أثر جريمة الألغام المضادة للأفراد على مسار الثوار الجزائريين وجيش التحرير الوطني محللين أثارها الجسدية والنفسية عليهم.

4. محاولة دراسة طرق مكافحة جريمة الألغام المضادة للأفراد من قبل الدولة الجزائرية.

5. الإحاطة بملف الألغام وإحصائياته والإشارة لكيفية التكفل بالضحايا من قبل الدولة الجزائرية.

الذاتية:

الميل لدراسة تاريخ الجزائر والغوص في غمار التحديات التي واجهتها بلدي إبان الحقبة الاستعمارية الفرنسية، ورغبتي أيضا في دراسة الاستراتيجيات العسكرية التي طبقت على الشعب الجزائري، لإدراك بشاعة تلك الحقبة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراستنا في:

1.كشف جرائم فرنسا و فتح ملف من الملفات الكبرى التي تثبت جرائمها اتجاه الشعب الجزائري قبل و بعد الاستقلال.

2. إبراز معاناة ضحايا الألغام و الإشارة للأضرار التي مستهم من كل الجوانب

3. تبين الآثار الوخيمة التي خلفتها فرنسا عمدا في الأراضي الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية.

4.تثمين جهود الدولة الجزائرية في القضاء على جريمة الألغام المضادة للأفراد، و تسليط الضوء على مجهوداتهم في التكفل بالضحايا.

إشكالية الدراسة:

بغية الوصول لأهداف هاته الدراسة الموسومة بـ:**(إستراتيجية فرنسا في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها خلال الثورة التحريرية وبعد الاستقلال)** وتجسيدها على أرض الواقع، وجب علينا طرح الإشكال التالي:

" كيف جسدت فرنسا أساليبها واستراتيجياتها العسكرية لمواجهة وحصر الثورة الجزائرية من خلال استعمالها للألغام والالغام المضادة للأفراد؟ "

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية أهمها:

1. لماذا اعتمدت فرنسا على استراتيجية بناء السدود الشائكة وزرع الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الجزائرية؟

2. كيف أثرت هاته الإستراتيجية على الثورة وعلى الشعب الجزائري؟

3. ما هي الطرق المضادة التي طبقها جيش التحريري الوطني ضد هاته الإستراتيجية إبان الثورة؟

4. وفيما تمثلت مجموعة الإجراءات التي استعملتها الجزائر من اجل الوقاية وتعويض المتضررين من الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال؟

المنهج المتبع:

للإجابة على هذه التساؤلات والإشكالية المطروحة فقد اعتمدت في تنظيم المادة العلمية وتحليلها ومناقشتها واستخراج نتائجها على منهجين:

1.المنهج التاريخي: الذي وظفته في ذكر ودراسة الأحداث التاريخية التي تزامنت مع فترة دراستنا.

2.المنهج الوصفي: والذي وظفته في وصفي لألغام والألغام المضادة للأفراد ووصف الآثار المترتبة على الثورة ومسارها أو على الثوار وجيش التحرير الوطني.

الخطة المعتمدة:

بعد البحث الذي أجريته حول الموضوع، واعتمادا على المادة العلمية التي توفرت لي، وتوافقا مع الأستاذة المشرفة استطعنا أن نضبط خطة لمسار هذا البحث والمتكونة من مقدمة وثلاثة فصول يسبقهم فصل تمهيدي للموضوع، نهاية بخاتمة لدراسة.

أولا الفصل التمهيدي المعنون ب: **الإطار المفاهيمي للجرائم والألغام المضادة للأفراد**

تناولنا فيه المفاهيم الأساسية لكل من الجريمة والجريمة الحربية وكذلك مفهوم الألغام وتحديد أنواعها والفصل فيها وأخيرا مفهوم الألغام المضادة للأفراد وتحديد أنواعها.

انتقالنا للفصل الأول المعنون ب: **المخططات الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها على مسار الثورة الجزائرية**

تناولنا فيه الرقابة الفرنسية العسكرية على الحدود الجزائرية وأيضا تحدثنا عن الاستراتيجية الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد على الأراضي الجزائرية وقسمناه إلى استراتيجيتها في زرع الألغام على الحدود الشرقية والغربية ثم باقي مناطق الوطن، أما العنصر الأخير كان حول استراتيجية الثورة في التصدي للألغام المضادة للأفراد.

وصولا إلى الفصل الثاني بعنوان: **الآثار الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد**

تناولنا فيه كل من الآثار النفسية وأيضا الجسدية التي ألحقت سواء بالمدنيين العزل أو الثوار أو جيش التحرير الوطني والناتجة عن الألغام المضادة للأفراد، وأيضا تحدثنا عن كل من الآثار الاقتصادية والبيئية التي تخلفها.

ثم انتقلنا للفصل الثالث والأخير بعنوان: **جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال**

تحدثنا فيه عن المواثيق الدولية لمكافحة جريمة الألغام والألغام المضادة للأفراد وأهم الاتفاقيات التي خصصت لهذا المجال، ثم تطرقنا لاستراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال ومدى حرصها على المحو الكلي لأثار الألغام وكذلك التكفل بضحاياه.

وللوصول إلى المعلومات الكافية التي تخدم الخطة اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع نذكر أهمها:

1. كتاب محمد عجرود بعنوان: **أسرار حرب الحدود (1957-1958)**، كتاب من دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام بعنوان الأسلاك الشائكة والمكهربة.

2. كتاب غالي غربي بعنوان: فرنسا **والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954- 1958.**

3. كتاب يوسف مناصرية بعنوان: **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام.**

ومن بين المقالات الإلكترونية نذكر مقالة رنيم عطية بعنوان: **ما هو مبدأ عمل الألغام؟** نشر في موقع أراجيك.

كما اعتمدت على مقالات منشورة في مجلات الجامعات نذكر منها: مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية بمقال بعنوان: **الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954-1958**، بقلم نصر الله فريد.

أما الجرائد نذكر منها اعتمادنا على جريدة المجاهد بمقال بعنوان: **مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير**، بقلم صالح بالحاج.

وبالنسبة لصعوبات التي واجهتني في دراستي لهذا الموضوع أذكر:

قلة المصادر والأبحاث والشهادات الحية حول جريمة الألغام في الجزائر، وتشابه المعلومات في طريقة الطرح، بالإضافة إلى وجود كتب يصعب الوصول إليها حتى وإن كانت تحتوي على نسخة الكترونية.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي:

الإطار المفاهيمي للجرائم والألغام المضادة للأفراد

أولا: مفهوم الجريمة

ثانيا: مفهوم الجريمة الحربية

ثالثا: الألغام وأنواعها

رابعا: الألغام المضادة للأفراد وأنواعها

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للجرائم والألغام المضادة للأفراد

أولا: مفهوم الجريمة

1- لغة:

الجريمة مصدر لفعل (جرم) بمعنى (قطع)، فنقول جرمه بجرمه جرما بمعنى قطعه، وشجرة جريمة بمعنى مقطوعة. كما يأتي الفعل جرم لدلالة على التعدي والجرم هو الذنب. وتجرم على فلان تعني ادعى عليه ذنبا لم يفعله. [1]

عرف مختار الصحاح الجريمة قائلا: (الجرم و الجريمة الذنب، تقول جرم و أجرم و اجترم و جرم بمعنى كسب)، فيقول قال تعالى (ولا يجرمنكم شنئان قوم)[2] بمعنى لا يحملنكم، و قيل لا يكسبنكم، و تجرم عليه بمعنى ادعى عليه ذنبا لم يفعله[3]

2- اصطلاحا:

- **الجريمة** CRIME:(هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة رسمية) أو هي (السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، و الذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبه).[4]

---

1 محمد بكر منظور،" **لسان العرب** "، المجلد الثاني عشر 12، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 393هـ، ص ص 90 91

2 الآية 2 سورة المائدة

3 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،" **مختار الصحاح** "، ط2، مطبعة الأميرية، د.ب.ن، 1988، ص 100

4 محمد شحاته ربيع،"**علم النفس الجنائي**" ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.ن، ص 39

تعرف الجريمة في نطاق الدولي وعند الفرنسي جون كلود سوبار:(بأنها واقعة يجرمها القانون ويسمح بتوقع العقاب على مرتكبها).[5]

أما في نطاق قانون العقوبات الجزائري فيعرف الدكتور عبد الله سليمان الجريمة قائلا:(هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله، يضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء قانوني).[6]

ثانيا: الجريمة الحربية:

يعرف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جرائم الحرب، على أنها انتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على النزاعات الدولية المسلحة، وتعد جريمة الحرب بمثابة انتهاك لقانون النزاعات المسلحة تنشأ عنه المسؤولية الجنائية لمرتكب الجريمة بموجب القانون الدولي. وقد يجد مرتكبو جرائم الحرب أنفسهم رهن المقاضاة أمام محكمة جنائية وطنية أو عسكرية أو مدنية إما في دولتهم أو في دول أخرى.[7]

5 Soyer (J.C), **Droit pénal et procédure pémal**, L.G.D.J, 5ed, 1977, No 57, p 53

6 سليمان عبد الله،"**شرح قانون العقوبات الجزائري**"، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 59

7 روجر أوكيف،"**حماية الممتلكات الثقافية دليل عسكري**"، تر: اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، د.ب.ن، 2017، ص 19

ثالثا: الألغام وأنواعها

يعود تاريخ الألغام إلى القرن 13م، و تحديدا إبان معارك خاضتها الأسرة الصينية الحاكمة(سونغ) ضد المغول، استخدمت وقتها الصين قذائف مدفعية مصنوعة من الحديد المعبأ بالبارود، و ظلت هذه القذائف تتطور و يجري حشوها بأنواع مختلفة من البارود و السموم، حسب الحاجة، و ذلك حتى القرن 14م، ثم كان التطور الكبير في أوروبا على يد البحار، و المهندس العسكري الإسباني (بيدرو نافارو) و الذي طور فكرة المتفجرات لتستخدم كلغم يدفن تحت الأرض، و يليه المهندس العسكري الألماني (صومايل زيمرمان) ليطور و يحسن في أداء اللغم الأرضي في أوروبا في القرن 16م، و توالت بعدهم التحسينات و التجويدات لجعل اللغم أقل تكلفة و أكثر ضررا.[8]

1- مفهوم اللغم:

اللَغم لغةً هو النَقْب أي الحفر تحت الأرض لإنشاء ممر مستور أو هدم سور و اللغم هو جهاز يحوي حشوة متفجرة، مصمم لتدمير الأشخاص أو الدبابات والمركبات أو السفن، يزرع على سطح الأرض أو في باطنها، أو طافياً على سطح البحر أو مغموراً في مياهه، ويؤثر تأثيراً مباشراً بناتج انفجاره، أو غير مباشر بالشظايا أو الموجة المتصادمة.[9]

8 Lorraine Boissoneault, **The Historic Innovation of Land Mines**, Smithsonian magazinze, 2017, Check it out in 7/2/2023, check: https://www.smithsonianmag.com/innovation/

9 هاني صوفي،"**اللغم**"، الموسوعة العربية الالكترونية، م 17، ص 70، أطلع عليه يوم: 7فيفري 2023 أنظر: https://arab-ency.com.sy/ency/details/9247/17

كما يراد بتعبير لغم: ذخيرة تكون مصممة لتوضع تحت سطح الأرض أو تحت رقعة سطحية أخرى أو فوق أو قرب أي منهما وتنفجر بفعل وجود شخص أو مركبة عندها أو قريبا منها أو مس أحدهما لها. [10]

كما عرفت الألغام على أنها الأداة أو الجهاز الذي يحتوي على شحنة ناسفة قوية جدا تنفجر إذا ما مر عليها إنسان أو شيء أو عند مروره بالقرب منها، و يوضع عادة بطريقة مستترة بحيث لا يلاحظه أحد. [11]

2-أقسام اللغم:

1. **بلفيل سبرينغ:** قطعة فولاذية على شكل كعكة، مهمتها عرقلة الآليات الثقيلة
2. **البارود:** مسحوق أسود يستخدم كمادة تفجيرية، يصنع عادة من نترات الصوديوم أو نترات البوتاسيوم و الفحم و الكبريت. [12]
3. **عنصر التأجيل:** مركب كيميائي، يحترق لمدة قبل اشتعال الفتيل أو الانفجار
4. **المفجر:** مواد تفجيرية بنسبة قليلة، تستخدم لإشعال كمية أكبر من المتفجرات
5. **الزناد:** دبوس معدني يتم الضغط عليه فيتحرك للأسفل عند تنشيط اللغم
6. **الصمامات:** مواد قابلة للاحتراق، وظيفتها إشعال شحنة متفجرة

---

10 المادة الثانية 2، العنصر 2 من"**دباجة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا 1997)**"، الصليب الأحمر، أنظر الملحق رقم: 1، ص 109

11 أحمد أبو الوفا،"**المسؤولية الدولية للدول واضعة الألغام في الأراضي المصرية**"، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع57، 2001، ص36

12 أنظر الملحق رقم 3، ص120

7. **الشاعل:** قضيب معدني بارز من الأرض، يوصل إلى اللغم عند الضغط عليه
8. **لغم مغناطيسي:** لغم مزود بمغانط، يتم تفعيله باقتراب أجسام معدنية من منطقته
9. **الشحنة الرئيسية:** كمية كبيرة من المواد المتفجرة موجودة في الألغام [13]
10. **غطاء الطرق:** مركب كيميائي ينفجر عند الطرق عليه أو عند تعرضه للضغط
11. **لوحة الضغط:** قرص معدني موجود في أعلى اللغم، يضغط و يسبب بدحرجة اللغم[14]
12. **المقذوفات:** كرات معدنية أو شظايا زجاجية موجودة في اللغم لتسبب بحدوث إصابات أكبر للضحايا
13. **شحنة الدفع:** كمية صغيرة من المواد المتفجرة، موجودة بجوار اللغم في الأسفل
14. **صمام الأمان:** دبوس موجود في اللغم، لتفادي تنشيطه عند عدم الحاجة له.[15]

---

[13] رنيم عطفة،"**ما هو مبدأ عمل الألغام ؟**" ، موسوعة أراجيك، نشر يوم 25نوفمبر2019، ص5، أطلع عليه يوم: 4نوفمبر 2022،أنظر: https://www.arageek.com/l/https://www.arageek.com/l/

14 أنظر الملحق رقم 5، ص 122

15 رنيم عطفة، المرجع السابق.

3- أنواع الألغام

تنقسم الألغام تبعا لغرض استخدامها وتأثيرها و طريقة توزيعها، و يمكن تقسيمها إلى: ألغام بحرية و ألغام برية أرضية و ألغام خاصة.16 لذا وجب التفصيل في كل نوع لمعرفته:

1. الألغام البحرية:

تزرع الألغام البحرية في الماء، بواسطة مراكب خاصة تسمى زارعة الألغام، أو بواسطة الطائرات أو الغواصات، توجد منها أربعة أنواع رئيسة:

1. الأولى تسمى الألغام الصوتية، وهي التي يتأثر جهاز التفجير فيها بالصوت الصادر عن القطع البحرية المارة بالقرب منها

2. الثانية تسمى ألغام التماس، وهي التي تنفجر عندما تلمسها السفينة أو تلمس الهوائيات البارزة منها

3. الثالثة هي الألغام المغناطيسية، تتأثر وتنفجر بفعل المجال المغناطيسي لسفينة أو الغواصة أو عند الاقتراب منها

4. أما الرابعة فهي ألغام الضغط، التي تتأثر و تنفجر نتيجة للضغط الخارجي الذي يحدثه مرور القطعة البحرية فوقها أو بالقرب منها[17]

---

16 وقاص ناصر،"**الحماية الدولية لضحايا الألغام المضادة للأفراد**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر تلمسان، 2017-2018، ص 20

17 شاري خالد معروف،"**المسؤولية الدولية عن إزالة الألغام دراسة قانونية**"، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص ص 25- 26

كل هذه الأنواع الأربعة من الألغام البرية صممت خصيصا لتعطيل أو تدمير القطع والسفن البحرية في المواجهات الحربية البحرية.

2. الألغام البرية:

يوجد أكثر من 700 نوع من الألغام البرية الأرضية، وتنقسم بدورها إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الألغام البرية المضادة للأفراد
2. الألغام البرية المضادة للآليات و الدبابات [18]

3. الألغام الجوية:

تعد الألغام الجوية نوعا جديدا من الألغام، لم يكن معروف من قبل، حيث ظهرت نتيجة التقدم التكنولوجي في مجال صنع الأسلحة، و هي عبارة عن لغم مضاد لطائرات، يتم نشره و إبقاؤه معلقا في الجو بواسطة مضلة خاصة على ارتفاعات مختلفة و ذلك من أجل التصدي لتهديدات الجوية، بحيث ينفجر اللغم عند اقتراب الطائرات منه أو بواسطة التحكم عن بعد.[19]

18 وقاص ناصر، المرجع السابق، ص 22

19 شاري خالد معروف، المرجع السابق، ص 27

رابعا: الألغام المضادة للأفراد وأنواعها

1. مفهوم الألغام المضادة للأفراد

يراد بتعبير **اللغم المضاد للأفراد** لغم مصمم للانفجار بفعل وجود شخص عنده أو قريباً منه أو مسه له، ويؤدي إلى شل قدرات أو جرح أو قتل شخص أو أكثر. أما الألغام **التي** تكون مصممة لتنفجر بفعل وجود مركبة، وليس شخصاً، عندها أو قريباً منها أو مسها لها، والتي تكون مجهزة بأجهزة منع المناولة[20] فلا تعتبر ألغاماً مضادة لأفراد لكونها مجهزة على هذا النحو.[21]

تستخدم الألغام البرية المضادة للأفراد لإصابة الأشخاص أو تشويههم أو قتلهم، تزن ما بين اثنين إلى تسعة كيلوغرامات، مزودة بصمامات حساسية تنفجر لوزن أقل من خمسة كيلوغرامات، ولكن بمرور الزمن وتحت تأثير عوامل الطبيعة كالرطوبة والصدأ يقل الوزن المطلوب للانفجار، فينفجر اللغم عند مرور أي وزن عليه. [22]

2. أنواع الألغام المضادة للأفراد

تنقسم الألغام المضادة للأفراد إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الألغام الانفجارية، ألغام واثبة، ألغام متشظية.

---

20 **أجهزة المناولة:** جهاز معد لحماية لغم ويكون جزءا من اللغم أو موصولا أو مرتبطا به أو موضوعا تحته ويفجره عند محاولة العبث باللغم أو إفساد نظامه عمدا أو بأي طريقة أخرى. أنظر: https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntd7w.htm

21 المادة الثانية 2، العنصر 1، من ديباجة **اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا 1997)**، الصليب الأحمر، أنظر: الملحق1

22 شاري خالد معروف،"**المسؤولية الدولية عن إزالة الألغام دراسة قانونية**"، دار الكتب القانونية، مصر، 2011، ص 24

1. الألغام الانفجارية: أكثر الألغام انتشارا، تزرع في حقول الألغام بعمق لا يزيد على بضعة سنتيمترات، تنفجر عند ترضها لضغط يتراوح ما بين 11 إلى 35,3 رطلا أي ما يعادل 5 إلى 16 كيلوغرام، نطاق عمله محدود قليلا فلا يتجاوز إصابة الشخص بقدمه أو ساقه، فهو ليس مصمما للقتل بل لإصابات الخفيفة أو الإعاقة.

2. ألغام واثبة: هي الألغام التي يتم فيها دفن جزء من الشاعل وعند تشغيله ينطلق الشاعل في شحنة دافعة فيرتفع اللغم في الهواء على ارتفاع متر تقريبا، ثم تشتعل الشحنة الرئيسية المسببة لانفجار اللغم، تاركا وراءه إصابة إما في رأس الشخص أو كتفه تنبثق تلك الألغام من الأرض لحظة تشغيلها أو الضغط عليها. [23]

3. ألغام متشظية: تأثير هذه الألغام يكون من خلال الشظايا المتطايرة في جميع الاتجاهات، ويمكن التحكم بها لتوجيه الشظايا في اتجاه محدد، يصل مداها إلى 200 متر، وتأثيرها الكبير يؤدي للقتل على مسافات أقرب، تستخدم فيها شظايا معدنية أو زجاجية حجمها صغير وشكلها دائري، أما وزنها فيتراوح بين خمس إلى مئة غرام، وتنفجر بمجرد أن يدوس عليها الإنسان.

تم تحديد أنواع أخرى للألغام المضادة للأفراد و المعروفة كذلك بالألغام الأمريكية و تتميز بصغر حجمها حوالي 70mm، و يبلغ طولها بين خمسين و ستين مليمتر و تأخذ شكل فقاعة، و لها مفجر يعمل بالضغط، و صغر حجمها و شكلها يصعب من اكتشافه، و تنفجر بمجرد لمسها بفضل حساسية جهاز التفجير[24] ظهر نوع أخر للألغام عرف باسم الألغام المضيئة و هي تشتغل بمجرد قطع الأسلاك من طرف أفراد

23 بوترعة علي،"**جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين واقع الجريمة وتحدي الثورة 1954-1962(حقول الألغام نموذج**" ، مجلة دراسات تاريخية، ع26، العراق، 2019، ص 116، أنظر الملحق رقم 4

24 بوترعة علي، المرجع السابق، ص 116

جيش التحرير الوطني، فتنطلق منها شرارات مضيئة في السماء، و من الألغام المضيئة الواثبة نوع E5 و الألغام المضيئة الطائرة CEP/EC/58/EC/56، و قد تم زرع مليونين و مائتين و ستة و ثلاثين لغم مضيئ ابتداءا من 21 نوفمبر 1958 إلى غاية 20 مارس 1958 [25] .

25 جمال قندل،"**خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962**" ، دار سيدي الخير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص144-149

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

أن الجريمة هي انتهاك للقواعد الأخلاقية بصفة أولية قبل أن تكون سلوك محرم من قبل الدولة والقانون، فهي تعتبر كل سلوك يهدد بالخطر سواء للفرد أو للمصلحة العامة، وكلما تعمقنا في مفهوم الجريمة نجد أنها حتى وإن طبقت في حق فرد ستبقى أثارها في المجتمع، ولهذا وجب أن تحفظ بجزاءات قانونية تحد من انتشارها.

فالجريمة تختلف بحسب محدداتها القانونية أو العرفية واختلافها هذا يعدد من أنواعها، ولعل أسوء أنواعها هي تلك التي يكون لها تأثير واسع النطاق كالجرائم الحربية، فالجرائم الحربية تنتهك كل الأعراف والقوانين الخاصة بالنزاعات الدولية بصفة أولية. وتعتبر الجرائم الحربية عبارة عن خطط واستراتيجيات عسكرية تطبق أثاء فترة النزاع الغرض منها تحقيق انتصارات حتى وإن كانت على حساب أرواح البشر، ومن أخطر هاته الجرائم تلك التي تكون الغاية منها إلحاق ضرر طويل المدى سواء على الفرد أو على المكان، مثل ما ينتج عن استخدام الألغام أو الألغام المضادة للأفراد.

كما نجد أن تاريخ استخدام الألغام يعود لقرون مضت بطرق مبسطة، إلا أنها بقيت تطور على مر السنين حتى وصل مدى تطورها لألغام تصنع بأقل تكلفة ولكن يكون لها ضرر كبير وتأثير أكبر.

فالألغام في الأساس مصممة لتوضع بطريقة مخفية تحت سطح الأرض، تنفجر بسبب الحركة إما الفردية أو بمرور المركبات عليها، أو أن تكون على شكل ألغام انفجارية ذات أداة تحكم عن بعد، الهدف منها المباغتة وإلحاق الضرر.

فبالرغم من تعدد أنواعها وأشكالها وطرق تفجيرها إلا أن الغاية من استعمالها في نطاق الحروب هو إلحاق أكبر عدد من الخسائر سواء المادية أو البشرية، دون اهتمام لنتائج تأثيراتها خاصة على حياة الأفراد أو المدنيين العزل.

الفصل الأول:

الفصل الأول:

المخططات الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها على مسار الثورة التحريرية

أولا: الرقابة الفرنسية العسكرية على المناطق الحدودية الجزائرية

ثانيا: الإستراتيجية الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد

ثالثا: استراتيجية الثورة الجزائرية في التصدي للألغام المضادة للأفراد

الفصل الأول: المخططات الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد و أثرها على مسار الثورة الجزائرية

أولا: الرقابة الفرنسية العسكرية على الحدود الجزائرية

عملت فرنسا منذ بداية الثورة على عزل الثورة الجزائرية وحصرها في نطاق لا يمكنها من تلقي أي دعم خارجي كفيل بتقوية دفاعها. حيث مثلت الحدود الجزائرية جسر اتصال بين الجزائر وتونس والبلدان العربية الأخرى، هذا ما جعل المستعمر الفرنسي يدرك أهمية هاته المناطق الحدودية مبكرا، فعمل جاهدا لغلقها، فشدد عليها المراقبة ببناء أبراج المراقبة الدائمة والمؤقتة حسب الحاجة لها، رغبة منه في رصد حركات الثوار الجزائريين وتنقلاتهم وكذلك الحد من قوافل المساعدات القادمة من البلدان المجاورة لتدعيم الثوار سواء من مؤن أو من الأسلحة.

أدركت السلطات الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية، كمنافذ تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية. وتحول هذه المناطق لقواعد خلفية تمون و تدعم العمل المسلح[26]. و أكدت أن أهمية هذه الحدود تكمن في خصائصها الجغرافية و طبيعة سكانها، ففي هذا الصدد ورد في الأرشيف الفرنسي دراسة عامة حول الحدود جاء فيها كالاتي: "إن الخصائص الجغرافية التي تميز الحدود الجزائرية من جبال و صحاري، و بين المعتقدات البدوية و أعمال تهريب السلاح تجعل من الحدود منفذا سهلا في الوقت الذي يكون فيه انتشار الفكر

26 غالي غربي،"**فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954- 1958**"، ط2، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009، ص 276

الثوري يهدد تماسك ما يطلق عليه بلدان المغرب الفرنسية، بالرغم من اختلاف وضع كلا الجهتين من الحدود، الشرقية و الغربية".[27]

لهذا عملت السلطات في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة. [28] مدعمة إياها بزرع أرضية كاملة من الألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية خاصة تلك التي تستهدف الأفراد والجماعات الثورية.

فحسب العقيد **جاك فارتي** باحث في مجال التاريخ، أن بناء السدود الشائكة الملغمة ظاهرة تميزت بها الحروب الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى وقد استعملت عدة مرات، أشهرها العملية التي قامت بها ايطاليا لعزل كل من ليبيا ومصر، وامتد الخط الشائك وقتها من منطقة **بردية** إلى **الجغبوب** على طول 250 كلم وأكثر عبر الصحراء. وقد اتخذت فرنسا نفس العملية كنموذج ومرجع لها، رغبة منها في عزل الجزائر عن تونس والمغرب ومنعها من الاستفادة من القطرين، فحرصت فرنسا على مراقبة الحدود الجزائرية والشرقية والغربية حرصا منها على منع دخول أو تحرك المجاهدين أو تلقيهم الدعم أو التدريب العسكري، ومعرفتهم بأهمية الحدود جعلهم يعملون على خنق الثورة منذ بدايتها عبر شل الحركة الحدودية والسيطرة عليها.[29]

---

27 A.W.C, S.H.A.T, **Les Confins Algero-Marocanis-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Les Portes De La Guerre 1946-1954** Tome 2, Service historique de l'armée de terre Vincennes, 1998, P579

28 غالي الغربي، المرجع السابق، ص 276

29 يوسف مناصرية وآخرون،"**الأسلاك الشائكة وحقول الألغام سلسلة المشاريع الوطنية للبحث**"، منشورات المركز الوطني للدراسات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص22

أقامت السلطات الفرنسية السدود الجهنمية على الحدود الشرقية و دعمتها بالمراكز الأمامية و المتقدمة، زيادة على إنشاء أبراج المراقبة و الخنادق العميقة و الدشم و مرابض نيران للرشاشات و مواقع للمدفعية و الدبابات و الأضواء الكاشفة و أجهزة الرؤية الليلية، و استعانت بطائرات الاستطلاع للقيام بدوريات استطلاعية مستمرة على المناطق، كما شددت الرقابة على معظم جهات الحدود التي كانت تستعمل كمناطق عبور من طرف المجاهدين، وقسمت إلى مربعات مرقمة و مراقبة بالرادارات، و بالتالي تسهل على نفسها القدرة على تحديد أماكن تواجد الثوار.[30]

تعتبر الحدود التونسية التهديد الأساسي للوجود الفرنسي، فلم تتمكن فرنسا من مراقبة الحدود ذهابا و إيابا، حيث تكررت الاجتماعات حول قضية الحدود بين المقيم العام الفرنسي في تونس الجنرال **بوايي دو لاتور** و الحاكم العام بالجزائر **روجي ليونار** لتنسيق و إحكام غلق الحدود أمام تسربات الفلاقة المجاهدين.[31]

فشلت فرنسا بعدها في السيطرة على الأرض بحكم المواجهة العنيفة بينها و بين القوات الجزائرية، فقد كانت المعارك شديدة و مستمرة منذ تفجير الثورة حتى 1956 على الحدود الشرقية بين قوات جيش التحرير و القوات الاستعمارية، من أهمها معارك شهر نوفمبر 1956 التي وقعت جنوب **تبسة** و جنوب شرق **باتنة**.[32]

30 براهيمي محمد العربي،"**جيش التحرير الوطني ومعارك عبور خطي سال وموريس الملتهبة**"، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان ثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجيل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، تبسة، الجزائر، ص 101

31 المركز الوطني لدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2009، ص 25

32 **La dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N.16169.18/02/1958, p.3**

حسب المعلومات التي صرح بها بعض السجناء، فإن المعسكرات و المخيمات في تونس تم إنشاؤها أساسا لتدريب و الراحة و رعاية المجاهدين و الثوار الجزائريين، و تقع على طول الحدود الجزائرية التونسية في مناطق تمنحهم الحماية الأساسية.[33]

هذا ما دفع بفرنسا إلى تنظيم عمليات هامة من البحر إلى **تبسة** ضد البنية التحتية للمجاهدين في المناطق الحدودية و كانت نتائجها وخيمة، حيث تم القضاء على 212 مجاهد و أسر 20 سجينا، و غنم سلاحي **(رشاش و سلاحي FM و 2 مورتي)** و في نفس الفترة جرت خمس عمليات دفع الثوار ثمنها ب 174 قتيلا و 26 سجينا حول المناطق الحدودية .[34]

عدم القدرة على الاحتواء في هاته الحدود دفعت بوزير الدفاع الفرنسي **أندري موريس** في ظل حكومة "**بورجس مونوري**" إلى اتخاذ القرار في 26 جوان 1957، لإرسال العدة والعتاد لبناء السد الشائك والمكهرب والذي يمتد من مدينة **عنابة** إلى **تبسة** ولاحقا من **تبسة** إلى **نقرين** جنوب الجزائر مدعما بسلسلة مناطق واسعة مزروعة بألغام وقنابل فتاكة. [35]

33 La dépêche de Constantine et de l'est Algérien, OP.CIT, p3

34 هيي عمران،"**التنظيم العسكري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية 1954-1962**"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 1،2021، ص 4

35 أرغيدي محمد لحسن،"**مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956-1962**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغوت يوسف، الجزائر، ص 164-165، أنظر الملحق رقم 6، ص 123

ثانيا: الاستراتيجية الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد

اعتبرت حرب الجزائر، حرب المجال المغلق و هذا حسب تصور الجنرال **بول إيلي**، بمعنى العمل على عزل الجزائر و فصلها كليا على محيطها الطبيعي مغربيا و عربيا، و حرمان الثورة من الارتكاز و الاستفادة من عمق استراتيجي يوفر لها الدعم و قواعد الإسناد الخلفية.[36]

نظرا لأهمية كل من تونس و المغرب، كقاعدتين خلفيتين للثورة الجزائرية تصلها عن طريقهما الإمدادات اللازمة، فقد شرع الجيش الفرنسي في إنشاء حواجز و موانع متنوعة على حدودهما المتصلة بالجزائر شرقا و غربا، تتمثل في مد خطوط الأسلاك الشائكة المكهربة، كما ضاعفت من إنشاء المراكز العسكرية المجهزة بأحدث وسائل المراقبة على طول الحدود في سنة 1957،[37] ذلك بعد فشلها في تطبيق سياسة (حق التتبع لثوار) داخل هذين البلدين الشقيقين.[38]

هذا ما سنحاول تبيينه من خلال شرح استراتيجية فرنسا المطبقة في المناطق الحدود (الشرقية والغربية) بداية بإنشائها لخطي شال وموريس وتدعيمهم بحقول ألغام.

---

36 مصطفى بيطام،"**الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام**"، مجلة الذاكرة، ع6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر 2000، ص 52

37 منظمة المجاهدين،"**التقرير الولائي المقدم للندوة الجهوية حول كتابة التاريخ**"، ولاية بشار، ص 41

38 يحي بوعزيز،"**ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول اتجاهها**"، مجلة الأصالة، ع73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، أكتوبر 1979، ص 26، أنظر الملحق رقم 11، ص 128

1- المناطق الحدودية الشرقية والغربية

لقد جاءت فكرة بناء خط موريس من عند **الجنرال بيدون**، و تبنى الفكرة وزير الدفاع الفرنسي آنذاك **أندري موريس** في عهد حكومة **برجيس مونوري**، و هو الذي اعتبر أن خط موريس سلاحا ضد الثورة من شأنه إمكانية القضاء عليها، فسارع لتجسيد الفكرة بطريقة فورية ، منذ أوائل جوان 1957، و كان يحذوه أمل إعاقة إدخال الأسلحة إلى الثوار و الحيلولة دون تموينهم بالذخيرة و السلاح.[39]

حمل خط موريس عدة تسميا منها: خط الموت، الحاجز القاتل، خط ماجينو الجديد[40]، خط ماجينو الجزائري، السد المكهرب، الخط المكهرب وسد الموت، السد القاتل، الثعبان العظيم.[41]

تم إنشاء هذه الشبكة من الأسلاك الشائكة بواسطة وحدات الهندسة العسكرية الفرنسية بالإضافة إلى عدد كبير من المساجين الجزائريين المحتجزين وأسرى الحروب، وسماه الفرنسيون بسد الموت ودعم بالقنابل والألغام وأطلق فيه التيار الكهربائي، ووضع

39 جمعية الجيل الأبيض،"**دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية**"، مطبعة عمار قرفي، باتنة، ص 77

40 خط ماجينو: هو خط دفاعي تعود فكرة إنشائه للفرنسي يول يانلويف، أما فكرة التجسيد الميداني المتعلقة بإنشائه في 4 جانفي 1930 فتعود لوزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو، وهو حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية لإلقاء هجوم مباغت، كما يسمح للقوات الفرنسية القيام بالتعبئة العامة، انظر: مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص 59

41 بلعربي عمر،"**أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذجا**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية،ع40، جامعة بابل،2018، ص 48، أنظر الملحق رقم7، ص124

فيه أنواع من الفخاخ على غرار: الصاروخ الواثب، أجراس الإنذار، وأقيمت فيه مراكز عسكرية متقاربة مزودة بمدافع قوية ذات توجيه ألي الكتروني.[42]

أمام فشل الاحتلال الفرنسي في حصر الثورة و عزلها و رغبة منه في خنق الثورة مرة أخرى، أقام العدو خطا أخر "خط شال" و الذي تعود فكرته إلى الجنرال "شال موريس" قائد القوات الفرنسية آنذاك، و قد أقيم هذا الخط بالقرب من الخط الأول و إلى الشرق منه ممتد من أم الطبول إلى نقرين جنوب تبسة بحوالي 150 كلم، بمعنى أن هذا الخط انطلق من شرق سوق أهراس باتجاه مدينة القالة إلى مكان يسمى " Caourprux " على ضفاف البحر المتوسط.[43]

كانت المسافة بين الخطين تصل أحيانا إلى 90 كلم حسب طبيعة التضاريس، وللعلم أن خط شال كان أكثر جهنمية من خط موريس وأكثر تطورا، به ثلاث شرائط سلكية رئيسية بارتفاع 4م وبعرض 56م وهي على التوالي:

1. شريط ملغم بالمتفجرات المضيئة بعرض 50م، مهمته تحديد المكان الذي اقتحمه الثوار بمجرد قطع السلك الكهربائي.[44]

2. شريط في شكل حقل ألغام بعرض من 12 إلى 40م حسب طبيعة الأرض والقصد منه هو التفخيخ لذلك فهو غير مراقب بالدبابات، والألغام فيه متباعدة بحوالي 40سم على 50سم، وألغامه متعددة منها: المضادة للأفراد تحمل إشارات (MI-AP.IDL51) نموذج 1951، وهناك ألغام واثبة مضادة للأفراد من نموذج 1951

[42] جمعية الجيل الأبيض، المرجع السابق، ص 80

[43] المرجع نفسه

[44] الطاهر سعيداني،"**القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**"، دار الأمة، الجزائر، 200، ص 140

وتحمل إشاراتAP–BO– M5I، ضف إلى ذلك قنابل مضادة للجماعات من صنع أمريكي يبلغ قطرها 70 ملم وارتفاعها 50 إلى 60ملم تنفجر عند اللمس، أما الألغام المضيئة فهي من نموذج 1951 تطلق شرارات مضيئة في السماء عند قطع الأسلاك، مهمتها كشف وجود المجاهدين. و الألغام الباترة للأرجل تتحكم في محيط 25م من مكان الانفجار وتنفجر في آن واحد.[45]

3. يمتد الشريط الثالث بمسافة 400م عن الشريط الثاني، وهو خط مكهرب بقوة 30 ألف فولط ويعد من أهم وأخطر الخطوط وهو مراقب بالدبابات، وكانت حوله معظم المواجهات بين العدو وجيش التحرير، وحوله توجد أسلاك بها أبواق مخفية تطلق كلمة "قف" عند لمسها.[46]

وقد زود الخط بالعديد من التحصينات مثل: شبكة الإنذار باقتراب أفراد جيش التحرير، وشبكتين كهربائيتين بأسلاك شائكة وصلت قوتها إلى 5000 فولط، ضف إلى ذلك وجود مراكز للمراقبة المستمرة عن طريق شق الطرق البرية، إضافة إلى وجود الطائرات الاستطلاعية والدوريات المدرعة المتحركة.[47]

نصبت حول الخط أجهزة الرادار التي تستعمل الأشعة فوق البنفسجية تشعر العدو بوجود المجاهدين حينها تقوم الطائرات والمدفعيات في قنبلة ذلك المكان في لمح من البصر.[48]

---

[45] الطاهر سعيداني، المرجع نفسه، ص 141

46 العياشي علي،"**مخطط شال**"، مجلة أول نوفمبر، العدد 161، دار هومة، الجزائر،1999، ص 34

47 مناصرية يوسف، المرجع سابق، ص ص 18–47

48 العياشي علي، مرجع سابق، ص 34

أما فيما يخص المواصفات التقنية التي ميزت خطا موريس وشال فيمكن إجمالهما فيما يلي:

يتكون كل خط من أسلاك شائكة ومن خيوط وأعمدة فيها تيار كهربائي طاقته أكثر من 2500 فولط نهارا، أما ليلا فتصل إلى 5000 فولط، كما تم تزويد الحاجز بالتحصينات التالية:

4. **شبكة الإنذار**: تنبه باقتراب جيش التحرير

5. **السياج المكهرب**: يتكون من أسلاك متباعدة عن بعضها البعض، ويمر به تيار شدته متفاوتة

6. **ممر للحراسة**: تسلكه سيارات الحراسة المسماة " المشط "

7. **حقل الألغام**: يوجد في مقدمة الحاجز و عرضه يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أمتار، به حوالي ألف لغم و تكون الألغام متباعدة عن بعضها البعض،[49] حيث تمت عملية زرعها على الشبكة المكهربة بعد وضع السياج الكهربائي و قد ركزت على تلغيم الأجزاء الخطيرة و التي كانت مراقبتها صعبة. [50]

8. **شبكة الأسلاك الشائكة**: يكون شكل هذه الأسلاك مضلع دائري أو ممتد عموديا أو أفقيا،[51]عرضها حوالي أربعة أمتار، و تكون خلف الخط المكهرب مباشرة

---

49 جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 51-53

50 يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 117

51 سامية قوتي،"**الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة الخطوط المكهربة شال و موريس**"، تر: مساعدية ظريفة، مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع472، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 2002، ص30

9. **حزم أخرى من الأسلاك الشائكة:** الغاية منها حماية الألغام من الحيوانات[52]

2- زرع الألغام على السدين الشائكين المكهربين

1. الحدود الشرقية:

بدأت عملية زرع الألغام على الشبكة المكهربة بعد وضع السياج الكهربائي بها، وكان المفروض هو تلغيم السد الشائك من قبل كهربته، وكانت النظرة الأولية قد ركزت على تلغيم الأجزاء الخطيرة والصعبة والتي كانت مراقبتها صعبة وتكون فيها عمليات التدخل متأخرة حساسة.

كما يجدر الإشارة أن قرار التلغيم تمت المصادقة عليه في 26 سبتمبر 1956 ثم صدر قرار الشروع في عملية زرع الألغام بتاريخ 28 جانفي 1957، كما يظهر القرار رقمG.53/3969 .12/ EMFA الصادر بتاريخ 28 جوان 1957، و حمل هذا القرار الأمر بتوسيع الشبكة التجريبية و تعميمها على الحدود الشرقية. [53]

تأمينا لخط موريس تم توسيع مناطق التلغيم و المناطق المحرمة و ذلك على طول الحدود الشرقية و الغربية أيضا، و تم إجلاء السكان من هذه المناطق بالقوة حيث وضعوا في محتشدات و مراكز الاعتقال التي أقيمت خصيصا لهذا الغرض و كانت تحت حراسة مشددة من طرف الجيش الفرنسي، و ذلك قصد منعهم من العودة لأراضيهم و منازلهم أو

52 جمال قندل، المرجع السابق، ص 91

53 عثماني مسعود،"**الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**"، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،2012، ص 363، أنظر الملحق رقم 11، ص 128

الاتصال بوحدات الجيش الوطني و منع تزويدهم بالمعلومات، حيث تم ترحيل عشرات الآلاف من السكان تزامنا مع نهاية سنة 1957 .[54]

بعد تأمين السكان وحصرهم في المحتشدات بدأت عملية التمهيد من أجل إنشاء مناطق التلغيم، غير أن عمليات نزع الأعشاب داخل الشبكة السلكية أخرت وأحيانا منعت زرع الألغام على عرض الشبكة السلكية التي كانت تتسع إلى أربعة أمتار مما اضطر العاملين في حقل المتفجرات إلى زرعها في مقدمة الشبكة الشائكة في منطقة الخيوط الخاصة والمعروفة الواقعة على الجانب الخارجي للسد. [55]

كانت مقدمة الشبكة الشائكة محاطة بشبكة ثانية على شكل خط وقائي يتصل بقمة وقاعدة الأوتدة، وكانت تبعد الواحدة عن الثانية بمسافة خمسة أمتار على شكل مربع الهدف منها توفير حماية لفرق التدخل وفتح المجال أمامها للقيام بمهامها. وشرعوا بعدها في زرع الألغام المضادة للأشخاص (الأفراد)، وكان النوع الأول الذي زرع هو AP.ID.51 ووضعت بمعدل لغمين على الشريط المركزي المكون من مترين ونصف (205م) يؤطرها شريطان حياديان سمكهما (0.75 م). [56]

في البداية تم زرع هاته الألغام في المناطق التي تمت دراستها والتدقيق فيها واختيارها من قبل القيادة، كانت هاته المناطق على حدود 100 متر زرعت فيها حوالي 400.000 لغم مضاد للأفراد، وزعت على شكل تقريبي بحوالي أربعة ألغام في المتر الواحد. و لكن مع مرور الوقت ازداد هذا العدد و أصبحت الألغام تزرع بأعداد ضخمة

54 براهمي محمد العربي، المرجع السابق، ص 79

55 مناصرية يوسف، المرجع السابق، ص 117

56 مناصرية يوسف، مرجع نفسه، أنظر الملحق رقم 9، ص 126

موزعة على شكل حقول تثبت فيها الألغام عن طريق غرسها داخل بلاط من الاسمنت المسلح.[57]

عملية زرع الألغام وعلى الرغم من التخطيط لها وتكليف تقنيين مختصين في العمل على إنجاح هذا المخطط، إلا أنها تخللتها العديد من المشاكل منها مسألة التثبيت والإخفاء وأثرت فيها عوامل أخرى منها الطبيعية، نذكر من هاته العوامل أيضا: الطرقات، قرب السكة الحديدة، الممرات الخاصة بالشبكات الكهربائية التي صعبت من عملية ربط الألغام بالأجهزة الكهربائية.

إلا أن هاته المشاكل لم تقف أمام إكمال مخططهم لزرع الألغام خاصة أنه وقع زرع الألغام لاحقا على الحدود الجزائرية المغربية وهي الألغام الواثبة نوع (U.S.M2) التي تعمل بصفة مفاجئة والتي اعتبرت أكثر صعوبة عندما ثبتت في الاسمنت المسلح ووصل وزنها قرابة 50 كيلوا غرام. و تم الاستمرار في زرع الألغام المضادة للأفراد نوع (AP.ID51).[58]

بهذا تكون الألغام المضادة للأفراد قد زرعت على مقدمة و مؤخرة الشبكة الشائكة و خاصة على طول الحدود الشرقية[59]. أين تم تحصين مناطق الألغام أيضا بمراكز عسكرية فرنسية على طول الحدود الشرقية، حيث قامت القوات الفرنسية بزرع عدة مراكز لها على امتداد الحدود من أجل تمكنها من المراقبة المستمرة والدائمة لعمليات العبور أو

57نصر الله فريد،"**الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954-1958**"، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، مجلد 2، جامعة تبسة ،2018 ، ص ص 224-225 أنظر: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/

58 نصر الله فريد، المرجع نفسه

59 براهيمي لطرش،"**الجزائر أرض الأبطال**"، دار المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 231

اختراق السدود، وبالتالي عرقلة المجاهدين والحيلولة دون انتقالهم إلى الأراضي التونسية، ومن المراكز التي تم إنشائها على الحدود الشرقية وخاصة بإقليم تبسة نجد:

1. مركز فركان لمراقبة جبل غيفوف والحدود التونسية جنوبا.
2. مركز نقرين لمراقبة الانتقال من الحدود التونسية إلى الجبل الأبيض.
3. مركز بوموسى لمراقبة الفجاج الصحراوية كشط الغرسة و سهل المرمونية جنوبا.[60]

2.الحدود الغربية:

أكدت القوات الاستعمارية أنها قامت بزرع الألغام المضادة للأفراد والألغام الوثابة المتفجرة وكذلك الألغام المضيئة على طول الخط الشائك المكهرب وعرضه وكما تجاوزوا الخط الشائك بكثير، حيث عمت الألغام على كل المنطقة المحرمة، ولا يمكن تجاوز أي شبر دون العثور على لغم، حيث انتشرت الألغام على طول الطرقات والممرات والوديان وتجاوزت الحدود الجزائرية إلى الأراضي المغربية بغرض ملاحقة خطوات الثوار ووحدات جيش التحرير الوطني. و لم تكتف القوات الفرنسية بهاته العمليات بل تعدتها إلى زرع الألغام في المسالك الواقعة بين السد الشائك المكهرب و الحدود الجزائرية المغربية، بهدف منع اللجوء إليها.[61]

60 نصر الله فريد، المرجع السابق، ص ص 224-225

61 مسعود كواتي،"**مقارنة بين خطي ماجينو وموريس**"، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، عمل منشور، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص9

كما نجد أن الألغام المزروعة على الحدود الغربية الجزائرية كانت متنوعة، منها برأس ومنها بعدة رؤوس (رأس التفجير) ومنها من يحتوي على 400 متفجر، وكان اللغم الواحد يتصل بثلاثة أسلاك لتصعب عملية اكتشافها ونزعها من قبل المجاهدين. الذين عملوا على ذلك ليلا حيث كان المجاهدون يلمسون تلك الخيوط المرتبطة بالألغام بحذر شديد خوفا من ارتدادها ويقومون بنزعها وربطها بمكان أخر ووضع علامة معينة على مكان تغيير اللغم. حتى يتمكنوا من التعرف على مكانه الجديد من قبل المجاهدين و حاملي المؤن و السلاح.[62]

كان المجاهدون و خاصة على الحدود الغربية الجزائرية، يقومون بنزع الألغام المزروعة على طول هاته الحدود و يعيدون زرعها في طريق العدو خفية و هذا الأمر كان يؤدي إلى هلاك الكثير من رجال الجيش الفرنسي و إلحاق الخسائر بمعداتهم .[63]

يقول الجنرال ديغول عن هذه الأسلاك الشائكة والمكهربة:".. وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشآت دفاعية محتلة بشكل دائم ومغطاة بعوائق من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح، ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا.. " [64]

62 مناصرية يوسف، مرجع سابق، ص 123

63 مناصرية يوسف، المرجع سابق، ص 123

64 شال ديغول،"**مذكرات الأمل التجديد 1958-1962**"، تر: العادة. ف، بيروت، 1971، منشورات دار عويدات للنشر والتوزيع، ص ص 59-60

3. الأهداف من الخطوط الشائكة والملغمة

لم تلجأ السلطات الاستعمارية إلى الاعتماد على الخطوط الشائكة و حقول الألغام إلا بعد أثبتت هذه الطرق فعاليتها في مختلف الحروب، و بعد إقدام فرنسا على دراسات معمقة لهذه التقنيات و معرفة مختلف الآثار الناجمة عنها سخرت إمكانيات بشرية و مادية كبيرة، لتحقق بها أهدافا فاقت الجانب العسكري لتمس كل الجوانب الأخرى السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .[65]

تكمن الأهداف الفرنسية الحقيقية من وراء انجاز الأسلاك الشائكة والملغمة في:

1. توقيف قوافل السلاح وعزل القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية، وبالتالي تحقيق عزلهم عن العالم الخارجي وحرمانهم من الإمداد والتموين والعلاج قصد القضاء على الثورة.

2. حماية السكك الحديدية التي تنقل الأسلحة الفرنسية والممتدة على طول الحدود وتمر من الجهة الشرقية من "**الونزة وتبسة**" باتجاه "**عنابة**"، ومن الجهة الغربية من "**وهران**" إلى "**مشرية**" ثم "**كولومب بشار**".

3. تعرض القطاع الفرنسي لخسائر بسبب الهجمات الثورية وصلت سنة 1958 إلى 5 مليار فرنك فرنسي.[66]

---

65 بالعربي عمر،"**أساليب ومخططات شال ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذج**"، ع 40، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص49

66 الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام،"**الأسلاك الشائكة المكهربة**"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 200

4. إيقاف امتداد صدى الثورة إلى الخارج من خلال إسكات صوتها، عن طريق احتكار وسائل الاتصال.

5. كسر فكرة التعاون وتحطيم الأسر الجزائرية بزجها في السجون والمحتشدات.

6. تكريس الرعب في نفوس الجزائريين بعد توسيع المناطق الشائكة الملغمة و دعمها بوحدات حراسة دائمة.[67]

هذا ما يدل على أن الحكومة الفرنسية كانت متخوفة من السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، التي كانت قوية في تأثيرها على الرأي العام العالمي خصوصا، و ذلك بعد تبني مؤتمر باندونغ بإندونيسيا عام 1955 لتوصية خاصة بالقضية الجزائرية، اعتبارا منه أنها قضية تحرر وطني و تم الإعلان فيه عن مساندة الشعب الجزائري ماديا و معنويا حتى استعادته لسيادته [68]. و هذا الحدث جعل الجزائر تحصل على دعم خارجي كبير، و تأخذ لنفسها مقعدا في مؤتمر هيئة الأمم المتحدة التي سجلتها في جدول أعمال الجمعية، و أيضا حصولها على المساندات من الرأي العام سواء العربي الإسلامي أو الدولي .[69]

67 سامية بن فاطمة،"**سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية**"، مجلة دفاتر المخبر، م16، ع1، الجزائر، 2021، ص86

68 أحمد بشيري،"**الثورة الجزائرية والجامعة العربية**"، منشورات الأبيار، الجزائر،2005، ص 45

69 أحمد الخطيب،"**الثورة الجزائرية**"، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1958، ص 225

كما نجد أن الالتفافة القوية و المساندة للقضية الجزائرية أدت بفرنسا للجوء إلى طرق عسكرية كفيلة بتطويق الجزائر، للحد من التواصل الخارجي الذي يمكن أن يكون سببا في إنعاش الثورة و دعمها سواء معنويا أو بإرسال الإمدادات.[70]

هذا ما جعل جيش التحرير الوطني يعتمد في تموينه لعملياته العسكرية على نقل السلاح عبر القواعد الشرقية حيث فشل الاستعمار الفرنسي في احتواء التنقلات و القضاء على كتائب الجيش الوطني[71]، هذا الفشل أدى بالقوات الفرنسية إلى انتهاج تقنيات حربية مغايرة، الهدف منها إحباط قوى الجيش الوطني و أيضا بهدف منع تسرب المحاربين من البلدان المجاورة إلى الجزائر.[72]

كما أن تفطن القوات الاستعمارية الفرنسية للدعم القادم من تونس و المغرب زاد من حدة سياسة التطويق المتبعة، خاصة و أنها كانت تعلم أن تونس و الجزائر يمثلان خطا استراتيجيا هاما و فعالا للثورة الجزائرية، حيث أن المجاهدين الجزائريين كانوا يتخذون من الأراضي التونسية ملجأ أمنا لاستعداداتهم الجهادية.[73]

---

70 شريط لزهر وآخرون،"**إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة**"، منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 187

71 الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص 146

72 محمد قنطاري،"**محاضرات ودراسات وأبحاث ميدانية وشهادات حية مقارنة بالوثائق مخطوطة**"، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن، ص 20

73 ابراهيم مياسي،"**مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**"، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 285

ثالثا: استراتيجية الثورة في التصدي للألغام المضادة للأفراد

عمدت السلطات الفرنسية على تطويق الثورة التحريرية و ذلك بقطع روافد الإمدادات عنها و عزلها عن المساندين لها من الدول المجاورة و اعتمدت في سياستها على استراتيجية الأسلاك الشائكة الحدودية لمنع أي تدخل على الأراضي الجزائرية و لشل حركة التنقلات، و على الرغم من أن فرنسا عمدت على أن تكون هذه الاستراتيجية العسكرية في غاية الخطورة، إلا أن هذا لم يمنع جيش التحرير أو المجاهدين من التوقف عن محاولة مواجهة كل التحصينات الفرنسية، و استطاع المجاهدون اختراق خطوط الأسلاك المكهربة و الملغمة العديد من المرات و عملوا على تخريبها و شن الهجومات على المراكز العسكرية الفرنسية و ذلك بالتعاون مع جيش التحرير الوطني.

1- المحاولات الجزائرية في التصدي للخطط العسكرية الفرنسية

في بداية الثورة و في بدايات التطويق الفرنسي لم ينتبه مسؤولي جيش التحرير الوطني أن الاستراتيجيات الفرنسية الهدف منها إلحاق أكبر ضرر ممكن بالصفوف الجزائرية، و ظنوا أن تقنية السدود و الأسلاك الشائكة الملغمة ما هي إلا طريقة عادية و لا يمكن مد الأسلاك إلا بعض كيلومترات، و لم يعترض وقتها المسؤولين على عمل المواطنين الجزائريين في بناء هاته السدود، ظنا منهم أنه هذا العمل في البناء سيكون له أجر و سيساعدهم في تحسين ظروف معيشتهم.[74]

74 يوسف مناصرية، المرجع سابق، ص 25-26

بالإضافة أن المجاهدين سيدمرون في المستقبل ما تم بنائه قبلا، بالتالي سيأتي اليوم الذي سيسأم فيه الجيش الفرنسي و يتخلى عن هذا المشروع [75]، و هذا التفكير راجع لأن فرنسا لم تكشف عن تغيراتها العسكرية و خططها و عملت على تسريع وتيرة التطبيق و الدخول في مرحلة الحرب الجديدة و العمل على زيادة خطورة العمليات العسكرية، ليس للانتصار على الصفوف الجزائرية فقط بل حرصا من القوات العسكرية على ترك أثر واضح في الأراضي الجزائرية.

فور إدراك السلطات الجزائرية و خاصة المتمركزة على المناطق الحدودية خطورة هاته العمليات العسكرية، باشروا في التحرك فكانت هناك محاولات لبعض المسؤولين المحليين الذين قاموا بتخريب المنشآت الخاصة بإنشاء موريس، غير أن الفرنسيين عملوا على تسخير المواطنين العزل للمشاركة في أعمال السد، و استعمالهم كدروع بشرية ضد هجمات المجاهدين، وخلال فترة الانتظار والترقب من قبل قيادة الثورة، و جندت السلطات الفرنسية إمكانيات جبارة لحماية الأشغال و تم في الأخير إنهاء الأعمال و صارت الأسلاك الشائكة الملغمة واقعا محتوما و عائقا أمام المجاهدين و قوافل السلاح. [76]

لقد كان خط موريس جدارا من نار لم يقوى المجاهدين على اجتيازه الا بمشقة، و قد كان مقبرة لعدد كبير منم ضباطا و جنودا، و أخذت الأسلحة تدخل بكميات شحيحة في

75 عبد الرزاق بوحارة،"**منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر**"، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 293- 294

76 خضراء بوزايد،"**معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958 معركة سوق أهراس الكبرى: أم المعارك والشهداء**"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2014، ص 75

الوقت الذي أخذ عدد المجاهدين يزداد 77و ازدادت معه محاولاتهم العبورية التي استعملوا فيها كل الوسائل المتاحة لهم قطع الأسلاك الشائكة الملغمة، من أجل أن تتباطأ السلطات الفرنسية في عملية إنشائها و من أجل فتح الطريق أمام وحدات الجيش الجزائري و مساندتها، ألا أنهم لم يستطيعوا ذلك لأن القوات الفرنسية كانت تدرس كافة تحركاتهم و كلما كان المجاهدون أو وحدات الجيش يخترقون منطقة، فتقوم القوات الفرنسية بسد تلك المنطقة و تحصين الأماكن التي تم اختراقها، كما عملت على تجنيد فرق ملازمة للمناطق الحدودية و لخطوط الأسلاك و للمناطق الملغمة و ذلك للحد من الاختراقات فيها.[78]

هذا الأمر دفع الجيش الجزائري إلى تنظيم مخطط للعمل العسكر في المناطق الحدودية والداخلية، والانتقال وقتها من استراتيجية حرب العصابات التي كانت قائمة إلى حرب واقع تحقق انتصارات عسكرية ملحوظة، وهذا الأمر تطلب تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي يعتمد على الوحدات العسكرية الكبرى، وتطلب هذا الأمر الحصول على قدر كبير من الأسلحة والمؤن، وتدريب الوحدات على جبهتي الحدود الشرقية والغربية.

في هذا الإطار تم الاعتماد على القواعد الخلفية و مساعدات الدولتين الشقيقتين تونس و المغرب، و كما تم في أفريل 1958 إنشاء لجنة التنظيم العسكري بفرعيها: لجنة الحدود الشرقية و لجنة الحدود الغربية[79]. والتي كان لها أهداف ومساعي أولية مستعجلة

77 مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 370

78 المرجع نفسه

79 مقلاتي عبد الله طافر نجود،"**الإستراتيجية العسكرية لثورة الجزائرية**"، وزارة الثقافة الجزائرية، دار سحنون للنشر، الجزائر، 2013، ص 81

منها تدمير خطي شال وموريس، فقد أدركت خطورة هذا المخطط العسكري الذي كان يعمل على القضاء على الثورة عسكريا، وذلك بتطبيق مجموعة إجراءات من قبل فرنسا منها:

1. غلق الحدود الشرقية والغربية ومنع الاتصال الخارجي.

2. فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني، وذلك بعزل الشعب في المحتشدات والسجون وإقامة إدارات مخصصة لفرنسا.

3. القضاء على جيش التحرير الوطني الجزائري، واحتلال المناطق التي يتمركز بها، وفق سياسة تطهير تنفذ بدء بمناطق الغرب وتنتهي بالمناطق الشرقية 80.

تجدر الإشارة إلى أن جيش التحرير الوطني واجهته عدة مصاعب أثناء عبوره الخط المكهرب الملغم باتجاه الأراضي التونسية لتزود بالسلاح و الذخيرة، فعلاوة على قساوة طبيعة الحدود الشمالية الشرقية، اصطدمت وحدات جيش التحرير الوطني بقوات الاحتلال التي نصبت لهم العديد من الكمائن، و تعرضوا لقذائف المدافع و الطائرات و الأسلحة الثقيلة.[81]

1. إلا أن جيش صمد وبدأ خطته في مواجهة هاته الاستراتيجيات العسكرية الفرنسية، في التطور تدريجيا، بعدما كانوا يستعملون وسائل بسيطة لعبور الخط منها: تجنب حقول الألغام والأسلاك المكهربة والتسلل عبر الشعاب والأودية

80 صالح بلحاج،"**مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير**"، المجاهد، ع55، 6 نوفمبر 1959، ص 5

81 على كافي،"**مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل إلى القائد العسكري 1946-1962**"، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 273

2.حفر أنفاق أرضية تحت الخط، ورفع الأسلاك المكهربة عبر أداة عازلة. [82]

إلا أن هاته الطرق ألحقت أضرار كبيرة في صفوف جيش التحرير لأنها طرق صعبة، فقد لقي العديد منهم حتفهم في محاولة إنجاح عملياتهم، و لكن رغم بساطة هاته الوسائل و أضرارها إلا أنها حققت أيضا نجاحات، فحسب شهادات السلطة الفرنسية التي صرح بها سنة 1957، فقد تمكن حوالي 2000 مجاهد من تجاوز الخط، و قد تم إدخال حوالي 1000 و 1200 قطعة سلاح في كل شهر من بداية العمليات 83. أما عمليات الاجتياز للخط المكهرب فقدرت خلال شهر نوفمبر من نفس السنة ب 2000 عملية منها 110 محاولة فاشلة.[84]

أدت بوحدات الجيش الجزائري إلى انتهاج استراتيجيات جديدة و تطوير وسائلها مثل استخدام مقصات خاصة مغطاة بالمطاط العازل تقطع الخطوط المكهربة و التي يصل ضغطها إلى 20 ألف فولط، و هذا ما تم ذكره في صحيفة "**الصباح**" التونسية و التي ذكرت بأن جيش التحرير الوطني تمكن من إحداث فجوات كبيرة على طول الخط المكهرب، و قدرت المسافة المخربة ب 200 مترا.[85]

82 عثماني مسعود،"**الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**"، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 370

83 Mahfoud kaddache, **Et l'Algérie se libéra 1954/1962**, éditions, Paris méditerranée, paris, 2003, p 156

84 أنظر الملحق رقم 10-11، ص ص 127-128

85 الصباح، ع 2325، فيفري 1960، س 11، ص 1

في تاريخ 30 ديسمبر 1959 تمكنت وحدات جيش التحرير الوطني من تخريب عدة كيلومترات من الأسلاك الشائكة و المناطق الملغمة، و ذلك عن طريق استخدام متفجرات "**البنقالور**"[86]، والتي أحدثت أضرار على مستوى منطقة "**مونيبي**" و "**كاف البشير**" .

إلا أن هاته العمليات قلت مع مرور الوقت بسبب انتباه القوات الفرنسية لاستراتيجية الجديدة المتبعة من قبل جيش التحرير وهذا ما ألزمها إلى زيادة التحصينات على طول الأسلاك الشائكة وزيادة عمليات المراقبة الليلية والكمائن، وهذا ما أدى إلى تراجع عمليات الاختراق وعمليات جلب الأسلحة عبر الحدود حيث قدرت الأسلحة سنة 1958 ب 400 قطعة سلاح مهربة عبر الحدود وهو عدد قليل بالنسبة للعمليات الأولى. وهذا ما أدى بجيش التحرير إلى تغيير استراتيجيته ولجأ إلى اختيار مناطق العبور بدقة أكثر، واتجه نحو المناطق الأقل حراسة واتبع خطة الفرق المقسمة حتى تصعب مراقبتهم أو ملاحقتهم، وبفضل هذا التغيير تمكن حوالي 1000 مجاهد من اجتياز الخط.[87]

86 جمال قندل، مرجع سابق، ص 185

87 محفوظ قداش،"**الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 207

2- أهم معارك وهجومات جيش التحرير على خطي شال وموريس

خاض جيش التحرير و المجاهدين العديد من المعارك و أنجزوا العديد من العمليات الاختراقية لخطوط الأسلاك الشائكة و الملغمة و التي هدفت إلى إحباط المخطط العسكري الفرنسي تكلل معظمها بالنجاح، و أحبط المجهودات الفرنسية الهادفة إلى إحباط الثورة لولا تدخل وحدات الجيش الجزائري، و هذا التدخل أسفر عنه العديد من المعارك و الاشتباكات بينه و بين القوات الفرنسية[88]، نذكر منها:

1. اشتباك منطقة ذراع الميزان بالضبط غابة "بوماني" خلال يومي 17 و 18 جانفي 1959، خلف هذا الاشتباك حوالي86 قتيلا فرنسيا، استعملت خلاله القوات الفرنسية سلاحي المدفعية و الطيران، قتل فيها الجلاد "غراز ينتي" قائد الكتيبة 3 لجنود المضلين.[89]

2. بعد مرور 10 أيام شن هجوم أخر من قبل جيش التحرير الوطني في منطقة "موني"، كان سببا في حدوث معركة دامت يومين جرت على بعد 15 كلم جنوب غربي "تنس"، وحسب هيئة أركان حرب الجيش الفرنسي فإن عدد أفراد جيش التحرير قدر بحوالي 200 مجاهد، أما القتلى الفرنسيين فبلغوا حوالي 11 جندي. [90]

3. ذكرت مجلة الصباح أن طرق جيش التحرير قامت بعمليات تخريبية شملت خطوط الهاتف والسكك الحديدة والمواصلات الفرنسية، أسفرت عن مقتل 28 جندي فرنسي.

---

88 أنظر الملحق رقم 10-11، ص ص 127-128

89 عبد الله مقلاتي،"**قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**"، منشورات بلونو، الجزائر، 2009، ص 127

90 الصباح، عدد 2012، 1959، س 8، ص 1

4. قام بعد هاته العمليات الكولونيل "**دي بوايسر**" قائد القوات الأعلى المسلحة بندوة صحفية عقدت في الجزائر أكد فيها على اجتيازات جيش التحرير الكبيرة للخط المكهرب، حيث ذكر أن فرقا ضخمة بلغ عددها 1000 جندي اجتازت الخط المكهرب.[91]

5. كما أن تغيير جيش التحرير الوطني لأساليبه واستراتيجياته العسكرية في شن الهجمات ونصب الكمائن زاد من نجاحاته واختراقاته.

فعلى بعد 30 كلم شرقي سوق أهراس بالمكان المسمى " بئر العمري" شن جيش التحرير الوطني هجوما على وحدة عسكرية فرنسية، تبادل فيها إطلاق النار، انسحبت فيه الوحدات الفرنسية إلى مخيمها، وخلفت هاته المعركة عن أزيد من 80 قتيلا في صفوفهما. و في منطقة عين الزرقة الواقعة شرقي مرسط، وقع اشتباك أخر بين جيش التحرير باستخدام مدافع البازوكا ضد دورية لجيش الفرنسي، كان في مهمة لتفقد الخط المكهرب.[92]

اختتمت وحدات جيش التحرير الوطني سنة 1959 بعدة عمليات كبرى على طول الحدود الشرقية الجزائرية، و هذا ما أكده بلاغ صادر عن القيادة العليا لجيش التحرير الوطني و الذي أشاد فيه بالعمليات التي جرت على الحدود خلال شهري نوفمبر و ديسمبر، و التي تكبد فيها العدو خسائر فادحة مادية و بشرية، فبالنسبة لخسائر المادية فقدت قوات الاحتلال أكثر من 72 دبابة و 5 عربات من نوع "**جيب**" و 13 مصفحة من

91 الصباح، المرجع السابق

92 عبد السلام كمون،"**استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة خط موريس**"، مجلة الأحياء، م 20، ع 24، ماي 2020، ص 519

نوع " **هالف تراك** " و 13 عربية من نوع "**ج.م.س**"، كل هذا العتاد الحربي الضخم تم تحطيمه بمدافع جيش التحرير الوطني(مدافع البازوكا، مدافع عديمة الارتداد، مدافع من نوع " **س.ر**") ، أما الخسائر البشرية فقدرت بحوالي 1000 قتيل.[93]

توالت بعدها العمليات العسكرية من جيش التحرير الوطني استمرت لسنوات تكللت بالخسائر والنجاحات في صفوف جيش التحرير وصولا إلى سنة 1961، فرغم النجاحات المبهرة التي حققها جيش الحدود إلا أن هذا لم يمنع من تعرضه لخسائر فادحة أثناء اجتيازه للخط المكهرب، وقد قدرت الخسائر التي لحقت بجيش التحرير جراء اجتيازه الخط المكهرب على الحدود التونسية حوالي 4000 شهيد و600 شهيد وحجز 3000 سلاح فردي وضاع 300 سلاح ثقيل. [94]

93 المرجع نفسه، ص 520

94 عبد السلام كون، المرجع السابق، ص 522

بعد تناولنا لما سبق نستنتج:

أن فرنسا قد درست الجزائر قبل دخولها إليها وكانت تدرك أهميتها الاستراتيجية لهذا عملت على عزلها من أي اتصال خارجي كفيل بتقوية دفعاتها، فالدراسة التي عملتها جعلتها تدرك أهمية الحدود الجزائرية وتعتبرها جسر اتصال مع البلدان المجاورة لها هذا ما جعلها تتخوف من الدعم الذي يمكن أن يصلها عن طريق المناطق الحدودية.

فبعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، و رغبة من فرنسا في الحد من انتشارها طبقت استراتيجيات عسكرية بدأتها بالمناطق الحدودية لأنها أدركت أهميتها خاصة في عمليات التزويد بالمؤونة و بالأسلحة في إطار التدعيم العربي للثورة الجزائرية، فقامت بسلسلة من العمليات و المشاريع التعسفية لحصر الثورة، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط و السدود المكهربة و الشائكة مدعمة إياها بزرع أرضية كاملة من الألغام العادية و الألغام المضادة للأفراد الهدف منها: قطع الإمدادات الخارجية، و توقيف قوافل الأسلحة، و أيضا حماية السكك الحديدية من عمليات وحدات الجيش التحريرية و المجاهدين. معتمدة على مجموعة من الإجراءات التحصينية من نصب أجهزة الرادار التي تشعر العدو بوجود المجاهدين، إلى تجهيز طائرات استطلاعية تحرس المناطق الحدودية، كما تم إجلاء السكان من هذه المناطق بالقوة ووضعوا في محتشدات ومراكز الاعتقال التي كانت تحت حراسة مشددة من طرف الجيش الفرنسي.

رغم كل هذا لم تصمت وحدات الجيش الجزائري فبالتعاون مع المجاهدين، قامت بعمليات مضادة تخريبية وأخرى عبورية لخطوط الأسلاك الشائكة والملغمة، وأيضا تغيير الأساليب والاستراتيجيات العسكرية المتبعة في شن الهجمات ونصب الكمائن، الأمر الذي زاد من نجاحاته واختراقاتهم على الرغم من الصعوبات التي واجهتهم خاصة بعد نقص

روافد الأسلحة، وأيضا بعد الخسائر المادية والبشرية التي سببتها حقول الألغام المضادة للأفراد.

الفصل الثاني:

الآثار الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

الفصل الثاني:

الآثار الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

أولا: الآثار الجسدية والنفسية لضحايا الألغام المضادة للأفراد

ثانيا: الآثار الاقتصادية الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

ثالثا: الآثار البيئية الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

الفصل الثاني: الآثار الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد

تختلف الأساليب العسكرية المستعملة في الحروب وتختلف معها نسبة الأضرار، من الأكثر ضررا إلى الأقل، ولكن يبقى القاسم المشترك بينهم هو الآثار السلبية المدمرة.

لعل أخطر هذه الأساليب العسكرية هي تلك التي تستعمل لغاية إلحاق ضرر بالفرد، وعلى الرغم من أن الجهات المتصارعة تعتبر أن النتائج التي تلحقها أساليبها العسكرية ما هي إلا مخلفات حرب، إلا أنها في الحقيقة كارثة إنسانية تمس الفرد بصفة أولى من شتى جوانب حياته.

فالألغام المضادة للأفراد ليست مجرد استراتيجية حربية بسيطة، بل هي أسلوب إبادة له أثار تطال أوجه الحياة بمختلف جوانبها، ولعل أخطر أثارها هي تلك التي تمس الإنسان وتدمر اقتصاده وبيئته.

أولا: الآثار الجسدية والنفسية لضحايا الألغام المضادة للأفراد

إن الألغام المضادة للأفراد تعتبر أسلحة فتاكة، تنفرد بخصائص تجعلها وسيلة مخصصة للقتل والتدمير، إذ أن الأسلحة الأخرى يتم إطلاقها بالتصويب على القوات المعادية أما الألغام المضادة للأفراد، فهي مصممة للانفجار بفعل الضحية نفسها، بالدوس عليها أو لمس أسلاكها، كما تصبح بعد زرعها ذات تأثير عشوائي و لا تفرق بين عسكري أو مدني، و تزداد حساسيتها و خطورتها مع الوقت بسبب العوامل الطبيعية التي تغير من أماكن انتشارها.[95]

بالإضافة إلى أن الإصابات التي تنتج عن الألغام المضادة للأفراد تكون قاسية على الفرد، فان لم تسبب بقتل الضحية فهيا تتركه مع تشوهات و عاهات مستديمة كبتر طرف أو أكثر من أطرافه.[96] فاللغم الناسف عن انفجاره يقذف شظايا مخلوطة مع التربة و القاذورات و النباتات لتخترق جسد الضحية، فتسبب بموته أو بتر أحد أطرافه مع إلحاق إصابات أخرى كتشوهات في الوجه و أجزاء أخرى من الجسد.[97]

هذا ما ينتج عنه معاناة للضحية التي نجت من الموت جراء انفجار اللغم، لكنها تتركه مع إصابات خطيرة بدنية و نفسية أيضا، إصابات غالبا ما يكون ضحاياها مدنيين أبرياء، قد تحدث حتى بعد مرور عقود من زرعها و عادة ما تكون النسبة الأكبر من الضحايا هم نساء و أطفال، ففي هذه الحالة فان إصابة أي فرد من أفراد الأسرة خاصة

95 أونيس ملوك،"**بعد مرور خمسين سنة من إنشاء خطي شال وموريس**"، جريدة الخبر اليومية، ع 7430، الجزائر، 2014، ص 7

96 أحمد إبراهيم،"**مشكلة الألغام أبعاد المشكلة وخصوصيات الحالة المصرية**"، مركز الدراسات سياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2000، ص 72

97 وقاص ناصر، المرجع السابق، ص 39

الوالدين، يسبب في حالة من الانهيار المادي و المعنوي للأسرة بكاملها، كما أن مجرد الإصابة فقط يؤدي إلى ألام و معاناة للمصاب و للمحيطين به.[98]

أما بالنسبة للأطفال، فإن حبهم للعب و فضولهم الطبيعي للاكتشاف، يجعلهم أكثر عرضة لمخاطر وأضرار الألغام، فقد يتعاملون معها على أنها أشياء للعب فتنفجر و تقتلهم، أو تسبب لهم إصابات خطيرة و عاهات مستديمة، فتأثيرها عليهم أخطر من تأثيرها على الكبار، لأنهم يكونون دائما بحاجة إلى رعاية صحية و نفسية مستمرة، و إلى تركيب أطراف صناعية جديدة كل ستة أشهر حتى بتناسب مع نمو أجسامهم المستمر، و بالتالي يصبحون عبئا على الأسرة و المجتمع.[99] زيادة على ذلك فتعرضهم لحادثة مثل هذه تسبب في تأزم حالتهم النفسية و تعتبر انتهاكا لحقه في العيش في بيئة أمنة تمنحه الأحقية في الصحة الجيدة و الحياة المتوازنة.

تجدر الإشارة، أنه بالنسبة للإصابات التي تتعرض لها الضحية جراء انفجار لغم مضاد للأفراد، يمكن حصرها في ثلاث حالات، وهي:

1. الحالة الأولى: عندما تدوس الضحية على لغم مضاد للأفراد مدفون تحت الأرض، فإنها تتعرض عادة إلى بتر أحد أطرافها أو أكثر في الحال، أو نتيجة عملية جراحية، إضافة إلى إصابات محتملة على مستوى أعضاء أخرى، كالجهاز التناسلي والوجه والعينين والأذنين.

2. الحالة الثانية: عندما يتسبب في إصابة الضحية لغم ينقسم إلى شظايا، فإذا لم تمت الضحية، فستخترق الشظايا أغلب أنحاء جسدها.

98 أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 74

99 نزهة مضمض،"**التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي**"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014، ص 201

3. الحالة الثالثة: عندما تكون الضحية بصدد التعامل مع اللغم المضاد للأفراد بواسطة يديها، فتتعرض لإصابات خطيرة جدا على مستوى اليدين و الوجه.[100]

1- الآثار الجسدية والنفسية لضحايا للألغام المضادة للأفراد في الجزائر

- **الآثار الجسدية:**

عزمت فرنسا على تطويق الثورة التحريرية و عزلها عن أي دعم خارجي و قطع إمداداتها، جعلها تتخذ أساليب تعسفية ضد الثوار و وحدات الجيش التحرير الوطني، أساليب كانت كفيلة بإلحاق أضرار خيالية في صفوف المناضلين و حماة الوطن، أضرار مست حتى المواطنين العزل، فبعد أن سلبت فرنسا الأراضي الحدودية أقامت عليها سدود الموت المفخخة بالألغام المضادة للأفراد، ففي مدة لم تتجاوز الشهرين من بناء خط موريس أستشهد مالا يقل عن 6000 مجاهد سقطوا في منطقة واحدة في" **دوفيفي** " شمال سوق أهراس نتيجة لمحاولاتهم العبورية.[101]

حيث أن وحدات الجيش التحرير ظلت متواجدة في المناطق الحدودية عازمة على تخريب السدود، على الرغم من قلة الخبرة و صعوبات التي واجهتهم في تحديد أماكن زرع الألغام، و هذا ما خلف سقوط عشرات من القتلى و الجرحى.[102]

كان خطي شال وموريس الملغمين عبارة عن جدار من نار لم يقوى المجاهدين على اجتيازهم إلا بمشقة، كانوا مقبرة لعدد كبير منهم ضباطا وجنودا. حيث أصبحت

100 وقاص ناصر، المرجع السابق، ص 42

101 Harbi .M, **les Archives de la révolution algérienne**, Alger, éditions dahlab, 2013, p 189

102 محمد براهيمي،"**جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس**"، ملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، الجبل الأبيض، تبسة، د.س.ن، ص 82

الأسلحة لا تدخل إلا بكميات شحيحة في وقت أخذ فيه عدد المجاهدين يتزايد[103]، و هذا التزايد أدى لتضاعف المخاطر، فأصبح المجاهدون يسقطون الواحد تلو الأخر وسط الألغام الهالكة و الأسلاك الشائكة، ففي الكثير من الأحيان كان يسقط ثلث الكتيبة العابرة لحقول الألغام[104]. وقد ذكر في هذا السياق العقيد عميروش " أنه أستشهد و قتل الكثيرون مصعوقين تحت الألغام، و حسب أرقام هيئة أركان قاعدة الشرق فقد أستشهد 6500 مجاهد على الحدود ".[105] ومن لم يستشهد منهم فقد عذب بطريقة وحشية تحت طائلة حقول الألغام المنتشرة على طول الحدود و حتى في المناطق الداخلية، و هذا ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة لم تكن فقط في صفوف جيش التحرير أو المجاهدين بل مست حتى المدنيين العزل.

من الأثار الجسدية التي ألحقت بضحايا الألغام نذكر:

1. الإعاقة نتيجة تعرض الضحايا لضربات جسدية قوية، ناتجة عن انفجار اللغم.

2. ضعف في الرؤية، حيث تصاب الأعين بأمراض مزمنة ونقص في حدة البصر، نتيجة انكشاف العين لترسبات الناتجة عن اللغم آو لتطاير الشظايا فيها.

3. كما يؤدي الضرب في الرأس إلى ألام في الأذن والأنف والحنجرة والتهابات مزمنة.

---

103 زهير احدادن،"**المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**"، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 53

104 جمال قندل، المرجع السابق، ص 97

105 جودي أتومي،"**العقيد عميروش أيام مفترق الطرق**"، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 350

4. معناة العديد من ضحايا الألغام من نقص في السمع ومن الدوار والطنين، سببه دوي انفجار اللغم. بالإضافة إلى إتلاف الأعصاب نتيجة رضوض في الجمجمة.

5. الإعاقة الحركية الناتجة عن بتر أحد أعضاء الضحية، دون نسيان التشوهات المزمنة.

6. المعاناة من أمراض مزمنة فقد يصاب الضحية بمرض القلب، و أمراض أخرى ناتجة عن ألام القروح المصحوبة للجروح التي تنتج عن الانفجار.[106]

- **الآثار النفسية:**

أعطت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بالجانب السيكولوجي و ذلك من أجل الحط من معنويات جيش التحرير الوطني و محاصرة الثورة من الداخل و الخارج و الاعتراف بضعفها في التصدي لتلك السدود الجهنمية [107]. مستخدمة كافة وسائل التأثير الموجودة، حتى من خلال زراعتها للألغام عمدت فرنسا على أن تنشرها بطريقة عشوائية غير قابلة للكشف لتمس بها كل الأفراد دون استثناء، والانتشار الكبير للألغام المضادة للأفراد في الأراضي الجزائرية ترتب عنه ضحايا بالآلاف منهم من ماتوا في عين المكان ومنهم من نجو ولكن بداخلهم ضرر نفسي، عمدت فرنسا على زرعه في نفس كل ضحية تنجو، ويمكن أن نصنف مجموعة الآثار النفسية الأكثر انتشارا لدى ضحايا الألغام المضادة للأفراد إلى ما يلي:

106 بلال ريم، نورية سوالمية،"**رؤية النفسية لتعذيب الفرنسي في الجزائر**"، الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2012، ص 105

107 طاهر سعيدان، المرجع السابق، ص 147

- مرض توتر ما بعد الصدمة، و هو اضطراب نفسي ينشأ بسبب صدمة مادية أو نفسية أو كلاهما، مصدرها يكون بتعرض الضحية لحدث قاسي يهدد سلامته الجسدية أو النفسية[108]، ألا و هو حدث انفجار اللغم.

- تعاني الضحية من معاش صدمي يتسم بالخوف والرعب مع إعادة معايشة الحدث من جديد على شكل: صور، أفكار، مشاعر، تجتاحه في النهار أو في الليل على شكل كوابيس، مما يسبب لضحية اضطرابات في النوم. [109]

- عدم تقبل التشوهات الجسدية المصاحبة لحادثة انفجار اللغم، مثلا بتر الساق أو اليد، أو تشوهات على مستوى الوجه.

- ظهور اكتئاب نفسي مصاحب لضحية سببه الشعور بالنقص، بالإضافة إلى أفكار سلبية بشأن المستقبل و كيفية اجتيازه مع حالته التشويهية أو الجسمية .[110]

- معاناة الضحية من غضب شديد و تهيج بسبب اضطرابات الذاكرة الناتجة عن الضرر المصاحب لانفجار اللغم، حيث يعاني الضحية من فجوة أو نقص في الذاكرة.[111]

- دخول الضحية في حالة من عدم التكيف مع حالته الجديدة، بالإضافة إلى الإحساس بشعور الحزن مصحوب بالندم[112]من أنه اجتاز منطقة ملغمة.

---

108 سلطان أمينة،"**تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق**"، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000، ص 42

109 أنور الحمادي،"**الدليل الإحصائي للأمراض النفسية**"، DSM5، ص 103

110 رمضان زعطوط،"**سيكولوجية التعذيب خلال الثورة الجزائرية**"، مجلة علوم النفس العربية، الجزائر، 2016، ص6

111 أنور الحمادي، المرجع السابق، ص 103

كل الأعراض السابق ذكرها يعيشها ضحية انفجار الألغام المزرعة في الأراضي الجزائرية، و المتضرر الكبير منها هم الأفراد الذين يعيشون قرب المناطق الحدودية، حيث يقول الوزير السيد ربيقة في هذا الصدد:" أن زراعة الألغام على المناطق الحدودية خاصة يؤكد على الهمجية الاستعمارية التي فأقمت من معاناة الشعب الجزائري، و خلفت الخسائر في الأرواح و العديد من العاهات و الإعاقات أثناء الثورة و لا تزال بعد الاستقلال".[113]

112 بلال ريم، نورية سوالمية، المرجع السابق، ص 107

113 وكالة الأنباء الجزائرية،"**حقول الألغام المضادة للأفراد في الحدود الشرقية و الغربية جريمة استعمارية مرعبة**"، 17 أفريل 2023، س 8:13، أطلع في 1 ماي 2023، س 3:38 أنظر:
https://www.aps.dz/ar/algerie/142061-2023-04-07-00-20-

ثانيا: الآثار الاقتصادية الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

تسبب العدد الهائل من الألغام المضادة الأفراد، المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم، في خسائر اقتصادية فادحة لا يمكن تقديرها، إذ يحول تواجدها في منطقة ما، دون الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والاستثمارية، ومن الموارد والثروات المتواجدة بالأرض. كما تعيق الاستفادة من الأراضي لأغراض زراعية أو رعوية أو حتى سياحية. مما يحرم الدولة و المجتمع من موارد هائلة، كانت ستستغل في مشاريع تنموية هامة.[114]

إذن فالآثار المدمرة للألغام المضادة للأفراد على اقتصاد الدولة، هي متعددة الأشكال والأبعاد، ولكن آثارها تكون أكثر خطورة، بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها أساسا على الزراعة، فتكون باقي القطاعات الاقتصادية، مرتبطة ومعتمدة على إنتاجية القطاع الزراعي، وهذا الأخير يصاب بالشلل، بسبب عدم إمكانية الاستفادة من الأراضي الزراعية الشاسعة، لتواجد الألغام المضادة للأفراد بها. كما أن عمليات إزالة هذه الألغام تعد مكلفة جدا وبطيئة جدا.

114 نزهة مضمض، المرجع السابق، 205

ثالثا: الآثار البيئية الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد

يشمل مصطلح "**البيئة**"، على العناصر الطبيعية من أرض وماء وهواء وحيوان ونبات، وعلى العناصر المضافة الناتجة عن نشاط الإنسان، وتفاعله مع العناصر الطبيعية، وهي تضم التغيرات الحضارية والثقافية والاجتماعية والعمرانية وغير ذلك مما تتأثر به حياة الإنسان، ويؤثر فيها بنشاطاته واستخداماته، فالبيئة إذن تشمل عناصر طبيعية وأخرى صناعية. [115]

تعبر البيئة السليمة والصحية والملائمة، من أهم المستلزمات الضرورية لحياة الإنسان، بل هي حق من حقوقه الأساسية التي كرستها الإعلانات والاتفاقيات الدولية، فقد شدد إعلان ستوكهولم، المتمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الإنسانية في 16جوان1972، على أنه يقع على عاتق الإنسان واجب مقدس، لحماية وتحسين البيئة للأجيال في الحاضر والمستقبل. و من المخاطر التي تهدد البيئة، تلك التي تنجم عن طبيعة الأسلحة المستخدمة في النزاعات المسلحة و قوتها التدميرية، التي تلحق الأضرار بها، إذ كثيرا ما تؤدي إلى تجريدها من عناصرها المكونة لها، مثل حرق الغابات و تسميم التربة و المياه، و من هذه الأسلحة الألغام المضادة للأفراد .[116]

إن الألغام المضادة للأفراد هي من الملوثات الأكثر خطورة، الناتجة عن مخلفات النزاعات المسلحة، فهي تسبب تلوثا يختلف عن ذلك الذي تسببه الأسلحة البيولوجية أو النووية. إذ أن تلويثها لا ينبعث من مادة تصدرها الألغام مثل الإشعاع النووي، ولكن هي في حد ذاتها ملوثة، خاصة بعد انتهاء العمليات القتالية. حيث أن تلويثها يتمثل في

115 سيد هلال،"**الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 15

116 وقاص ناصر المرجع السابق، ص 44

تعريضها للسكان، وحتى الحيوانات البرية، لخطر الموت أو بتر الأعضاء فيؤدي بالنتيجة إلى تدهور الإطار المعيشي للإنسان والحيوان معا. إضافة إلى أن الألغام المدسوسة تحت الأرض، تضر باستغلال الأرض الزراعة، كونها تجعل من الأرض الملغومة غير قابلة للزراعة، فكل من يقدم على زراعتها يعرض حياته و سلامته الجسدية للخطر.[117]

إضافة إلى ذلك، فإن انفجار الألغام المضادة للأفراد، يؤدي إلى نشر الحطام والأحجار وتدمير البيئة المحيطة بها، وكذا تدمير مكونات التربية، فينتج عنه انخفاض في خصوبة التربة وإنتاجيتها، ثم تصبح بعد ذلك أكثر هشاشة وتتآكل بسبب المياه والرياح.

الأمر الذي قد يؤدي بالمزارعين، للبحث على أنواع أخرى من المزروعات تحقق أعلى عائد مادي من غيرها و هو ما يخلق مشكلة اقتصادية و أمنية مركبة، لا تصيب الدولة المعنية فقط، و إنما تصيب أيضا الدول التي تصدر إليها.[118]

117 وقاص ناصر، المرجع نفسه، ص 45

118 أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص86

مما سبق نستنتج ما يلي:

أن استخدام الأسلحة في نطاق الحروب تنتج أضرار وخيمة لكلا الطرفين، لكن هناك أسلحة تبقى أثار استعمالها حتى بعد الحروب، هذا الأمر ينطبق على استعمال الألغام المضادة للأفراد.

فالألغام المضادة للأفراد تعتبر أسلوب عسكري حربي موجه للقضاء على الفرد أو لإلحاق ضرر به، ضرر كفيل بأن يحطم الضحية المتعرضة لانفجار، فالإصابات التي تنتج عن الألغام المضادة للأفراد تكون قاسية على الفرد، فان لم تسبب بقتل الضحية فهيا تتركه مع تشوهات وعاهات مستديمة كبتر طرف أو أكثر من أطرافه، هذا ما ينتج عنه ألام جسدية وتأزمات نفسية.

ووفقا للعدد الهائل للألغام المضادة للأفراد المزروعة في الجزائر من قبل الاحتلال الفرنسي لنستنتج أن نتائجها الوخيمة وأضرارها كانت أكبر سواء على أجساد أو نفسيات الضحايا.

كما نجد أن أثار الألغام قد فاقت الأضرار الجسدية والنفسية ومست حتى الجانب الاقتصادي والبيئي هذا ما ينتج عليه تأزم للحالة الاجتماعية والمعيشية للضحية.

الفصل الثالث:

جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال

الفصل الثالث:

جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال

أولا: المواثيق الدولية لمكافحة جريمة الألغام المضادة للأفراد

ثانيا: إستراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد

الفصل الثالث: جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال

أولا: المواثيق الدولية لمكافحة جريمة الألغام المضادة للأفراد

ينشط عمل الألغام على الضحية التي تخلفها ورائها والتي تأثر على المدى القريب أو البعيد للفرد أو لمحيطه، فهي أخطر أنواع الأسلحة التي يستعملها المستعمر على الأراضي التي يحتلها، لأن عملها عبارة عن زرعها فإذا لم تنفجر في وقت الحرب يبقى اللغم ليتأثر بعوامل الطبيعة والوقت فيصبح اللغم خطرا يهدد بالانفجار في أي دقيقة. حيث ذكرت الجزائر في تقريرها الذي سلمته لمنظمة الأمم المتحدة والذي تضمن كشفا بأعداد ضحايا الألغام منذ زرعها قبل الاستقلال والذي يفوق سبعة ألاف قتيل وعشرات المعطوبين، ولا تزال الحصيلة مستمرة بالتزايد لحد الآن.

1- الاتفاقيات الخاصة بحظر الألغام المضادة للأفراد

كشف التقرير السنوي للجزائر لعام 2019، أن الألغام التي زرعتها فرنسا مازالت تقتل الضحايا، و خلفت 7300ضحية بينهم 4830ضحية مدنية جزائرية خلال الثورة و2470ضحية بعد الاستقلال، بالإضافة إلى مئات المعطوبين الذين بترت أطرافهم بنسبة إعاقة لا تقل عن 20%[119]. وتعد هاته التقارير والتي ستتزايد نسبها مع الدارسات الأخرى ما هي إلا القليل من التقارير المعروفة والتي تم الكشف عنها.

من ناحية أخرى وعلى الرغم من أن الألغام تعتبر وسيلة حربية قديمة إلا أنه لم يتم الالتفاف لحجم خطورتها إلى بعد سنة 1904، بعد الحرب الوخيمة بين روسيا واليابان أين تم الاستعمال المفرط للألغام البحرية. و هذا ما دفع أعضاء الجامعة الدولية للتفكير في ضرورة تنظيم و تقنين القواعد التي تتحكم في هاته الوسائل الحربية، وهذا كان السبب الأول الذي دفع بهم إلى تدوين اتفاقية لاهاي120 الثامنة عام 1907 الخاصة بالألغام البحرية الأوتوماتيكية.[121]

---

119 عثمان لحياني،" **تقرير جزائري أكثر من سبعة ألاف قتيل بألغام الاستعمار الفرنسي**"، مجلة العربي الجديد، 3 أفريل 2020، أطلع في: 20 مارس 2023، س 11:20، أنظر:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

120 اتفاقية لاهاي 18 أكتوبر 1907، اتفاقية خاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية، الغرض منها وضع أحكام رغبة في التخفيف من ألام الحرب بالحد من السلوكيات الحربية العنيفة، و ذلك بتقديم أعراف الحرب البرية، تتكون ديباجتها من ثلاثة أقسام و 56 مادة، انظر: **موقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC**:
www.icrc.org

121 عثمان عبد الرحمن عبد اللطيف محمد، "**ألغام الأرضية والمسؤولية الدولية بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**"، مجلة التشريعية والقانون، ع47، جامعة الأزهر، مصر، جويلية 2011، ص ص 232-233

ظهر بعدها نوع جديد من الألغام يعرف بالألغام المضادة للمركبات و الدبابات و ذلك مع بداية القرن 20، وهذا الاكتشاف كان من طرف الأفراد فعمدوا على إيجاد طريقة لنزعهم و التخلص من تهديدهم، و هذا الأمر مهد لظهور نوع أخر و هو الألغام المضادة للأفراد.[122]

بسبب الاستعمال المفرط لهاته الألغام ونظرا لعدم السير على بنود الاتفاقيات السابقة تم إبرام اتفاقية أخرى عام 1980 كانت خاصة بحظر الأسلحة التقليدية، ألحق لها ثلاثة بروتوكولات، من بينهم بروتوكول حظر وتقييد استخدام الألغام والمتفجرات على وجه الخصوص ضد المدنيين. إلا أن هاته الاتفاقيات لم يتم العمل بها، وهنا اعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا البروتوكول غير كاف للحد من هاته الأسلحة الفتاكة فتم في سنة 1996 التعديل في البروتوكول.

نظرا للالتفافة الكبيرة لجرائم الألغام الحربية، أتت اتفاقية أخرى تعتبر من أهم الاتفاقيات في مجال التصدي لألغام وحظرها، وهي اتفاقية أوتاوا 1997، والتي تهدف إلى حظر الألغام المضادة للأفراد والعمل على تقنين من أجل إزالة هاته الألغام والمنع من تطويرها ونقلها، وطالبت بتدميرها وإزالتها من أماكن زرعها.

122 محمد أبو زيد،"**الألغام ومخلفات الحرب في سيناء والعلمين**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص ص38-39

- **الإطار القانوني لتقييد وحظر استخدام الألغام**

بعد ظهور العديد من الاتفاقيات لحظر ومنع الألغام، وبعد نشر دراسة عام 1956 المعنونة ب:(مسودة السلوك لعام 1956) والتي درست النتائج الوخيمة التي تلحقها الألغام الأرضية سواء بالأفراد المدنيين أو المقاتلين. [123]

قامت اللجنة الدولية لصليب الأحمر بتعيين خبراء حكوميين من أجل التشاور حول هاته الأسلحة و خاصة التي تسبب ألاما لا مبرر لها و تم اللقاء على دورتين، وهذا الأمر لفت انتباه الأمم المتحدة التي قامت بإصدار قرار تضمن موضوع حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة.[124]

كما دعت إلى عقد مؤتمر دولي بعنوان:(مؤتمر الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال الأسلحة التقليدية) بجنيف سنة 1979. و انتهى المؤتمر بإبرام اتفاقية دولية مرفقة بثلاثة بروتوكولات من بينهما بروتوكول ثاني بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام و الخدع الحربية الأخرى[125]. ومن أهم ما جاء به البروتوكول في مجال حظر الألغام نجد حظر استخدام الألغام ضد المدنيين، والذي ذكر في الفقرة 3 من البروتوكول وقد منع البروتوكول استخدام هذه الأسلحة نظرا لكون الهدف الأساسي لهذا الصك هو حماية المدنيين من الآثار الوخيمة للألغام وهذا ما ذكر في الفقرة الرابعة من المادة ذاتها.

123 أحمد عبس نعمة الفتلاوي،"**مشكلة الأسلحة التقليدية بين جهود المجتمع الدولي والقانون الدولي العام**"، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص 120

124 أحمد عبس نعمة الفتلاوي، المرجع السابق

125 من موقع الرسمي للجنة الدولية لصليب الأحمر: www.cicr.org

كما حظر البروتوكول الاستخدام العشوائي للألغام و هذا ما تم ذكره في الفقرة الثالثة من المادة 3، حيث أعتبر البروتوكول أن الاستخدام العشوائي للألغام يكون في الحالات التالية إذا لم توجه بطريقة مباشرة و لهدف عسكري، أو إذا استخدم في نشرها وسيلة إطلاق لا يمكن توجيهها لهدف عسكري محدد.[126]

نفس الدافع أدى إلى إبرام اتفاقية أوتاوا التي بدأت بتحقيق مسار أوتاوا و الذي بدأه وزير الخارجية لكندا بإعلان عزم دولته على عقد مؤتمر دولي لتحديد الدول الراغبة في الحظر الشامل للألغام الأرضية و تم ذلك عام 1996 بأوتاوا في فترة بين (3 و 5) أكتوبر 1996 تم بعدها إعلان أوتاوا، تعهدت فيه الدول المشاركة لإبرام اتفاق قانوني ملزم للحظر الشامل للألغام و العمل على تدميرها.[127]

تحظر هذه الاتفاقية استعمال و تكديس و إنتاج و نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، و تتعهد فيها الدول الأطراف بتدمير مخزوناتها الحالية من الألغام الأرضية في أقرب وقت، على أن لا يتجاوز ذلك أربع سنوات و بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في المناطق الملغومة خلال عشر سنوات، تم التوقيع على الاتفاقية من قبل 122 حكومة و بدأ تنفيذها في مارس1999، و بلغ عدد الدول الأطراف فيها 158 دولة في أكتوبر 2011.[128]

126 أحمد عبس نعمة الفتلاوي،"**مشكلة الأسلحة التقليدية بين جهود المجتمع الدولي والقانون الدولي العام**"، منشورات زين الحقوقية لنشر والتوزيع، د.ب.ن، 2013، ص 127

127 Mohamed Missein Ramazami Ghavambadi, **le rôle des ONG dans le développement du droit internationale**, thèse pour le doctorat en droit présenté le 18-11-2005, école doctorale de droit, Paris, p 53

128 ميليسا غيليس،"**دليل أساسي لنزع السلاح**"، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الأمم المتحدة، نيويورك، ط3، 2013، ص 81

قد أولت اتفاقية أوتاوا اهتماما ملحوظا بحظر استعمال الألغام الأرضية بدليلين، الأول أنها أفردت فقرة كاملة تتطرق إلى حظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الفقرة (أ)، بينما تم التطرق إلى باقي عناصر الحظر وهي الاستحداث والتخزين أو النقل بفقرة جامعة واحدة وهي الفقرة (ب 1) من المادة الأولى. كما تحظر الاتفاقية كل أشكال الاستخدام الهمجي و الدفاعي للألغام المضادة للأفراد، كما تحظر اللجوء لهذا السلاح في وقت السلم و تؤكد على أنه لا ينبغي لأية دولة أن تنشر الألغام المضادة للأفراد بغية تحصين حدودها كوسيلة لمنع الأشخاص من عبور الحدود أو لحماية منشأتهم العسكرية، و بالمصادقة على المعاهدة تقبل الدول أن لا تستخدم بعد ذلك الألغام كسلاح مشروع، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم.[129]

رغم هاته التحصينات و الاتفاقيات إلا انه وجب زيادة ملحق جديد بعيد عن حظر استخدام الألغام ألا و هو ملحق الالتزام بتسجيل مواقع زرع الألغام و تسليم هذا الملحق للجهات المتخصصة، و ذلك نظرا لأن حظر الألغام و تقييد استخدام الألغام وحده لا يكفي للحد من ويلاتها، لذلك فقد نص البروتوكول الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة عام 1980، على أحكام أخرى متعلقة بتسجيل مواقع الألغام في جميع حقول الألغام مسبقة التخطيط و التي بثت فيها الأشراك الخداعية، و إخطار الطرف الأخر و الأمين العام للأمم المتحدة بموقعها، و تم إرفاق البروتوكول بملحق تقني يوضح طريقة تسجيل حقول الألغام و الأشراك الخداعية.[130]

---

129 منير علي عابد الحكيمي،"**تقييد استخدام الألغام في أحكام القانون الدولي العام**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة عدن، عمان، 2006، ص 106

130 منير علي عابد الحكيمي، المرجع السابق، ص 106

نفس النص أكدت عليه البروتوكولات اللاحقة منها البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة لعام 1996، و الذي فرض الالتزام بتسجيل المعلومات اللازمة حول الألغام و المناطق الملغومة و اللأشراك الخداعية و ألزمت الأفراد المتعاقدة بالعمل على هذا النص، إلا أنا هذا النص أجاز حجب المعلومات إذا اقتضت ذلك مصالح أمنية و العمل على إفشائها و تبليغها فور انتهاء هاته الفترة.[131]

نجد أن هذا الالتزام بالتسجيل حرصت عليه أيضا لاحقا اتفاقية أوتاوا و ذلك في الفقرة (ج) من المادة 7، و الذي نص على ذكر مواقع كل المناطق المزروعة بالألغام الخاضعة لولايتها أو سيطرتها و خاصة التي تحتوي على ألغام مضادة للأفراد، و على أن يشمل هذا التصريح على أكبر قدر ممكن من التفاصيل فيما يتعلق بنوع و كمية كل نوع من الألغام المضادة للأفراد في كل منطقة مزروعة و متى تم زرعها.[132]

131 أنظر: الملحق 2 المادة 9 من البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة لعام 1996

132 منير علي عابد الحكيمي، المرجع السابق، ص 106

ثانيا: إستراتيجية الدولة في مكافحة الألغام المضادة للأفراد

1- حصيلة مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد استرجاع السيادة الوطنية

ما تزال الألغام التي خلفتها الحروب تتسبب في سقوط ضحايا كل ساعتين في جميع أنحاء العالم، بحيث يواجه السكان تهديدات انفجار هذه الألغام يوميا، وقد وضعت اتفاقية أوتاوا عام 2014 هدف عالم خال من الألغام بحلول 2025، وفي هذا السياق التزمت الجزائر بتحرير كل المناطق الملغمة في إقليمها، وبفضل مجهودات الجيش الوطني الذي تكفل بعمليات نزع الألغام رغم خطورتها، رسمت الجزائر خطة لكي تتكلل هاته المجهودات بالنجاح، فما هي الخطة التي اتبعتها الجزائر في هذا السياق؟ وكيف استطاعت الدولة الجزائرية مواجهة الألغام المضادة للأفراد واحتواء ضحاياها؟

صرح اللواء **بوعلام مادي** مدير الإعلام والاتصال والتوجيه بأن جيش الوطني الشعبي قد أخذ على عاتقه مهمة نزع الألغام مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية، وقد عرفت هذه العملية توقفا سنة 1988 إلى غاية 2004، حيث قام رئيس الجمهورية الجزائرية بالإعلان الرسمي عن انطلاق مواصلة تنفيذ عمليات نزع الألغام وذلك من مدينة حاسي بحبح ولاية الجلفة، وتمثلت الأهداف الثلاثة الرئيسية التي وضعها الجيش في:

1. نزع وتدمير الألغام التي تركها الاحتلال الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية.

2. تدمير الألغام التي زرعها الإرهاب في الأراضي الجزائرية.

3. التخلص من مخزون الألغام التي كانت بحوزة جيش التحرير الوطني مع الاحتفاظ ب 600 لغم من أجل أهداف تدريبية.[133]

شرعت الجزائر في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية و التكفل بالضحايا مباشرة بعد الاستقلال 1962، و ذلك تطبيقا لدستور 1963 الذي حث على مسح كل بقايا الاستعمار، فقد أكد العقيد **غرابي حسن** الأمين العام لمعهد الدراسات الإستراتيجية الشاملة و كاتب تنفيذي للجنة الدراسات المشتركة و المكلف بمتابعة اتفاقية أوتاوا من 2001 إلى 2019 خلال اليوم الثاني من أشغال المؤتمر الثالث لبرنامج العربي للأعمال المتعلقة بالألغام بأنه مباشرة بعد الاستقلال و في سنة 1963 أنشئت الدولة الجزائرية بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي فيلقين للقيام بعمليات نزع الألغام المزروعة على طول الحدود، كما ابرز

133 سعاد بوربيع،"**الجزائر تعلن رسميا التخلص من الألغام الفرنسية**"، جريدة البلاد، 25 جانفي 2017، س 19:39، أطلع عليه يوم 26 أفريل 2023، س 8:46، أنظر: https://www.elbilad.net/national/

العقيد غرابي أن الجزائر التزمت بعد الاستقلال بالتطهير و التدمير و التوعية من مخاطر الألغام المضادة للأفراد مع رعاية و مرافقة الضحايا و هو ما تنص عليه اتفاقية أوتاوا 1997 و التي انضمت إليها الجزائر سنة 2000.[134]

في هذا السياق أكد غرابي حسن أن المرحلة الأولى لإزالة الألغام بالجزائر كانت خلال 1963 إلى 1988 أسفرت عن إزالة مفعول 7,819120 لغم وتحرير 50006 هكتار من الأراضي، في حين المرحلة الثانية والتي كانت من 2004 إلى غاية 2016 أسفرت عن إزالة مفعول 1,035129 لغم، وبلغ عدد الناجين من الألغام 7300 شخص، منهم 4830 أثناء حرب التحرير و2470 بعد الاستقلال. كما أضاف غرابي أن عدد الضحايا اختلف باختلاف المناطق، وهي مبينة في الجدول التالي:

المناطق	الضحايا
سوق أهراس	367 ض
تبسة	317 ض
نعامة	292 ض
تلمسان	274 ض
الطارف	143 ض
قالمة	132 ض
بشار	100 ض

134 وكالات،"**الجزائر شرعت في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية و التكفل بالضحايا بعد الاستقلال**"، النهار، 22 أكتوبر 2014، س 16:01، أطلع في 26 أفريل 2023، س 9:40، أنظر: https://nhar.tv/1Jv0H

كما قدر نسبة السكان المعاقين بهذه الولايات الحدودية ب 2,05 %، مشيرا للاستعمال ثلاثة أنواع من الألغام المضادة للأفراد:(المتفرقة، المضغوطة، المضيئة) وأن الجزائر دمرت 165080 لغم مضاد للأفراد.[135]

كما قدرت الجزائر في تقريرها الذي قدمته للأمم المتحدة أن عدد ضحايا الألغام الذي زرعتها فرنسا بما يقارب 9 مليون لغم، سبب في وفاة أزيد عن 7300 شخص خلال الثورة، مشيرين إلى أن العدد الأكبر لضحايا الألغام المضادة للأفراد قد تم تسجيله بالمناطق الحدودية على طول الأسلاك الشائكة المكهربة أي خطي شال و موريس، بالإضافة إلى عدد من الولايات الشرقية و الغربية.[136]

كما تم الإشارة في التقارير الجزائرية أنها شرعت من سنة 1963 أي قبل التوقيع على اتفاقية أوتاوا، في هاته المجهودات التي أسفرت عن اكتشاف أكثر من 7 مليون و819 ألف لغم، كما أشارت التقارير أنها وفي إطار المعاهدة وفي فترة من 27 نوفمبر 2004 إلى 1 ديسمبر 2016 شرعت الجزائر في تصفية المناطق الحدودية خاصة ودمرت فيها ما يقارب من مليون و35 ألف لغم. فيما قامت بإطلاق حملات التشجير في الأراضي منزوعة الألغام، و كما قامت وحدات الجيش الجزائري المتخصصة بالتحكم في العمليات بالعمل في كل وقت و كل المناطق الجزائرية و خاصة تلك التي يتم التبليغ عن وجود الألغام فيها.[137]

---

135 سهام بوعموشة،"**عالم خالي من الألغام في 2025**"، الشعب، 7 أفريل 2012، س 10:20، أطلع في 24 أفريل 2023، س 8:38، أنظر: https://dhakira.echaab.dz/2021/04/29/

136 خالد الشامي،"**الجزائر تخاطب الأمم المتحدة**"، المصري اليوم، 8 أفريل 2020، س 16:16، أطلع في 26 أفريل 2023، س 10:6، أنظر: https://www.almasryalyoum.com/news/details/1904372

137 خالد الشامي، المرجع نفسه.

كما نجد أن الجزائر قد استأنفت عملية التخلص من مخزون الألغام المضادة للأفراد شهر ديسمبر 2004 بحقل الرمي بحاسي بحبح الناحية العسكرية الأولى، ثم تلتها عدة عمليات أخرى و التي اختتمت في حفل أشرف عليه رئيس السابق للجمهورية الجزائرية **عبد العزيز بوتفليقة** في نوفمبر 2005.[138]

في إطار الخطة المبرمجة للقضاء على الألغام المضادة للأفراد في كامل التراب الوطني أعلن مسؤولون بالجيش الوطني الشعبي في يوم 24 جانفي 2017، عن الانتهاء الرسمي لعمليات فك الألغام عبر كامل التراب الوطني، حيث بدأ سليل جيش التحرير بفك الألغام التي زرعها المستعمر الفرنسي إبان الثورة التحريرية بالإضافة إلى ألغام الإرهابيين و ألغام الاستعمالات العسكرية، و بذلك تكون الجزائر خلال هذه العملية قد تخلصت من 9 ملايين لغم و طهرت أكثر من ألفي هكتار من الأراضي.[139]

2- الصعوبات التي واجهة عملية نزع الألغام المضادة للأفراد

عدد خبراء الجيش الوطني الشعبي الصعوبات التي واجهتهم و التي كانت تعترض عملية نزع الألغام الاستعمارية و تزيد من صعوبتها، فقد اعتبروا أن عدم توفر مخططات تسجيل الألغام يعتبر العائق الرئيسي أمام هاته العملية.[140]

ما يعزز من هذا التصريح أن العقيد غربي حسان في حوار له مع جريدة البلاد والذي كان على إثر ندوة صحفية حول الألغام جرت بالمتحف الوطني، فإنه أكد على أن

138 وكالات، المرجع سابق.

139 سعاد بوربيع، المرجع سابق

140 وكالات، المرجع سابق

فرنسا تدعي أنها زرعت أثناء احتلالها للجزائر 11 مليون لغم في الحدود الشرقية والغربية فقط، و استندت في كلامها على خرائط فقدت مدلولها و مصداقيتها لسببين:

1. أولهما العوامل الطبيعية كالأمطار وانجراف التربة والأودية التي حركت الألغام من أماكنها الأصلية إلى أماكن أخرى بمسفات كبيرة.

2. السبب الثاني أن هاته الخرائط جاءت متأخرة، فقد سلمت إلى الجزائر بعد 40 سنة من الاستقلال، وفي هذا المدة كانت الجزائر قد قطعت أشواطا في عملية نزع وتدمير الألغام.

كما أضاف حسان الغربي أن الخرائط التي سلمت كانت غير مفصلة و لم تستطع الجزائر الاستفادة منها [141]. وهذا الأمر جعل السلطات الجزائرية تمدد من الفترة أو المهلة المتفق عليها لنزع الألغام إلى غاية 2017، بعمليات تكلفت بين 800 و1000 دولار وجهت فقط لنزع الألغام وهي تكلفة باهظة، على الرغم من أن عمليات نزع الألغام كانت أيضا تتم في إطار عمليات عسكرية خاصة أو يومية يقوم بها أفراد الجيش الوطني.

1. ملف التكفل بضحايا الألغام المضادة للأفراد

في إطار عملية نزع الألغام نزع المخلفات الفرنسية الخاصة بملف الألغام أخذت السلطات الجزائرية على عاتقها أيضا مهمة التكفل بالضحايا و تعويضهم، ففي ندوة صحفية حول الألغام المنظمة إحياء لليوم الدولي لتوعية من خطر الألغام الموافق ل 4 أفريل من كل سنة، أبرز فيه جهود الدولة الجزائرية في مجال التكفل الصحي و

141 سعاد بوربيع، المرجع سابق

الاجتماعي و النفسي لضحايا الألغام من خلال سياسة وطنية توعوية، أصدر فيها قوانين و نصوص تنظيمية خاصة بتعويض الضحايا.[142]

تبعا لهذا قامت نقابة الدفاع عن الجزائر في أوروبا بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية السابق **نيكولا ساركوزي** في عام 2009، طالبت فيه بتعويض ضحايا الألغام في الجزائر من خلال التكفل بهم ماديا بنقلهم إلى المستشفيات الأوروبية قصد العلاج و استفادة الفاقدين لأحد أعضائهم من الأعضاء الاصطناعية، إلا أن الرسالة قوبلة بالرفض، مستندا برفضه على نص اتفاقية أوتاوا و أنها تنص على حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد و وجوب تدميرها، و لا تنص على تعويض الضحايا و أن مهمة فرنسا انتهت بتسليم الخرائط الخاصة بالألغام للجزائر.[143]

هذا ما جعل الجزائر تأخذ على عاتقها مهمة التكفل بالضحايا، فوضعت الجزائر بنك للمعلومات لإحصاء عدد ضحايا الألغام، وفي هذا الصدد أوضح رئيس جمعية ضحايا الألغام الجزائرية جوادي محمد أن وزارة المجاهدين تتكفل بالمنحة الخاصة بالمتضررين أما الإعاقات فقد كلفت بها وزارة التضامن، وأنه تم الاتصال بين الوزارتين لضبط العدد الإجمالي لضحايا وتم تقسيم الضحايا إلى قسمين:

1. ضحايا حرب التحرير الوطني.

142 المؤسسة العمومية لتلفزيون الجزائري،"**ربيقة التكفل بضحايا الألغام المزروعة من طرف الاستعمار خلال الثورة التحريرية**"، 5 أفريل 2023، س 8:30، أطلع في 27 أفريل 2023، س 1:17، أنظر /https://www.entv.dz/%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%82%D8%A9-

143 سعاد بوربيع، المرجع سابق

2. ضحايا مخلفات الاستعمار.[144]

في هذا السياق طالبت جمعيات ضحايا الألغام سنة 2012 بضرورة وضع قانون خاص لحماية حقوق ضحايا الألغام خاصة في المناطق الحدودية.

كما صرح محمد جوادي بأن عدد ضحايا الألغام قد فاق 500 ضحية، بين من يأخذون منح من وزارة المجاهدين و وزارة التضامن الجزائرية، و أكد أن الدولة تسعى لتكفل بكل حقوقهم، و أضاف أن خرجاته الميدانية كشفت له أن فرنسا قد زورت الحقائق، فالألغام لم تكن فقط في المناطق الحدودية، بل في جميع التراب الوطني بما في ذلك المدن الداخلية كبرج بوعرريريج الذي أحصى فيه 140 مصاب و بسكرة ب 250 مصاب و كذلك خنشلة، المسيلة، الأغواط ... و غيرها من المناطق.[145]

144 "**مقابلة مع محمد جوادي رئيس جمعية ضحايا الألغام**"، من طرف الإذاعة الجزائرية، 4 أفريل 2016، س 10.30، أطلع في 27 أفريل 2023، س 2:04، أنظر:
https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20160404/73523.html

145 سعاد بوربيع، المرجع سابق

في الأخير نستنتج ما يلي:

تبعا للأهمية الكبيرة التي يشكلها ملف الألغام المضادة للأفراد عالميا ونظرا لخطورة استعمالها بالنسبة للأفراد، عملت الدول على الحد من استعمالها وذلك عن طريق مواثيق وقوانين دولية.

لكن على الرغم من أن الألغام تعتبر وسيلة حربية قديمة إلا أنه لم يتم الالتفاف لحجم خطورتها إلى بعد سنة 1904، حين تم الكشف عن مستوى تأثيرها في الحروب، الأمر الذي دفع بالهيئات الدولية إلى توقيع اتفاقية تنص على ضرورة تنظيم وتقنين القواعد التي تتحكم في طرق استعمال الألغام.

وبسبب الاستعمال المفرط للألغام ونظرا لعدم السير على بنود الاتفاقيات السابقة تم إبرام اتفاقية أخرى عام 1980 كانت خاصة بحظر الأسلحة التقليدية، ألحق لها ثلاثة بروتوكولات، من بينهم بروتوكول حظر وتقييد استخدام الألغام والمتفجرات على وجه الخصوص ضد المدنيين، إلا أن هذا الأمر لم يمنع من استعمال الألغام كطرق عسكرية حربية، الأمر الذي استوجب عقد المزيد من الاتفاقيات الخاصة بحظر وتقييد استعمال الألغام والألغام المضادة للأفراد في الحروب والنزاعات. وعلى الرغم من هذا، إلا أن العمل بها في الحروب تواصل، ولعل الأضرار التي سببتها الألغام في الجزائر تعتبر أكبر دليل على خطورتها ووجوبية حظرها.

هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى فتح ملف خاص بمخلفات الاستعمار الفرنسي وتحديدا الألغام المضادة للأفراد التي زرعت على المناطق الحدودية، وعملت على أن تسجل كل الإحصاءات الخاصة بالألغام وأماكن زرعها على الرغم من أن فرنسا لم تكشف عن كل الأماكن ولم ترسل الخرائط الخاصة بزرع الألغام إلا في وقت متأخر.

إلا أنا جهود الدولة الجزائرية حققت نجاح في ميدان نزع الألغام مواجهة بذلك كل العراقيل التي صاحبة عملية التصفية، من عوامل طبيعية مأثرة في تغير أماكن الألغام إلى التكلفة الخاصة بمعدات وعمليات نزع الألغام.

حتى أن الجزائر حرصت على التكفل بضحايا الألغام وتخصيص ميزانية لهم ولعلاجهم في وقت رفضت فيه فرنسا الاعتراف بجرائمها أو حتى التكفل بالضحايا التي خلفتهم ورائها بسبب همجيتها وأساليبها الإجرامية.

دون أن ننسى الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من كل المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية في هذا الصدد، إلا أنه ولحد الساعة لا تزال مخلفات الاستعمار الفرنسي من ألغام مضادة للأفراد تحصد أرواح المدنيين والأطفال الأبرياء، فإن لم تقتل الضحية تتركه مع أثر يزامنه طوال حياته.

خاتمة

خاتمة:

إن الباحث في الثورة الجزائرية والمتخصص في دراسة الاستراتيجيات الفرنسية المطبقة في الجزائر، يعلم أن هذا الموضوع واسع النطاق ولا تزال الدراسات فيه لحد الآن مستمرة، خاصة وأن الإحصاءات الكاملة لما خلفته فرنسا في الجزائر لا تزال قيد البحث، فالمتعارف عليه أن فرنسا اعتبرت الجزائر جزء لا يتجزأ منها وعملت على تقيدها وعزلها عن الخارج وذلك برسم مخططات سياسية وعسكرية جسدتها خلال مراحل الثورة التحريرية.

كما عمدت على أن تترك أثرا واضحا لها في الجزائر، هذا ما تجسد في أساليبها خاصة العسكرية، دون أن ننسى بالذكر الاستراتيجيات التي كان الهدف منها استهداف الأفراد، والتي عملت على تحقيقها من خلال سياسة تطويقية، بزرعها لشبكات من الأسلاك الشائكة على طول الحدود الجزائرية مدعمة إياها بحقول من الألغام المضادة للأفراد، هذا الأمر الذي تناولناه في فصول هذه الدراسة المتواضعة، حيث وصلنا في أخرها إلى مجموعة الاستنتاجات التالية:

1. أن فرنسا أرادت أن تحتفظ بالجزائر لنفسها، وعزلها عن كل البلدان المجاورة لها، لكي تتمكن من التحكم في زمام أمورها وسعيا منها لفصلها كليا عن أي دعم خارجي.

2. أن قيادة الثورة لم تدرك النوايا الفرنسية ولم تكن واعية لمدى خطورة الاستراتيجيات التي كانت تطبق على أراضيها، حيث أن المستعمر الفرنسي تفنن في أساليبه الوحشية ضد الشعب الجزائري، ونجح إلى حد بعيد في عزل الشعب والثورة عن أي دعائم خارجية.

3. كما نجد أن السلطات الفرنسية عمدت على استعمال أساليب تعذيبيه كنوع من الترهيب للشعب الجزائري وذلك لمنعه من الالتفاف لثورته، هذا ما يجعلها تتحكم أكثر في مدى انتشار الثورة.

4. أن فرنسا ولإنجاح مخططاتها قامت بتغيير أساليبها الأولية إلى ما يعرف بأسلوب الحرب الحديثة، مخالفة بذلك كل القوانين الإنسانية والدولية، فباشرت بعد العديد من الدراسات بفرض حالة من الحصار بدأتها بالمناطق الحدودية، أين أقامت مشاريع تطويقية الهدف منها عزل الجزائر وإفشال المخططات الثورية.

5. كما أن تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير الوطني، وتزود المجاهدين بالسلاح عن طريق الحدود الشرقية والغربية، جعل من فرنسا تسرع في عملية غلق الحدود، ببنائها لسدود شائكة مدعمة إياها بحقول من الألغام المضادة للأفراد كحاجز لمنع دخول الجزائريين إلى البلدان المجاورة، كتونس والمغرب، ومنع تدفق الأسلحة والمؤونة.

6. مما لا شك فيه أن استراتيجية فرنسا المتمثلة في زرعها للألغام المضادة للأفراد بمحاذاة الأسلاك الشائكة، هي عمل إجرامي ينافي كل القواعد الأخلاقية والقانونية، هذا تبعا للأعراف المتداولة فيما يخص الحروب الدولية، لأن الألغام المضادة للأفراد تعتبر أسلوب إبادة في المقام الأول قبل أن تكون استراتيجية عسكرية، وذلك راجع لخطورتها، ولكن رغم هذا إلا أن فرنسا عمدت على تطبيق هذا الأسلوب في الجزائر.

7. كما تبين لنا أن الألغام المضادة للأفراد التي زرعتها فرنسا أسفرت عن أضرار وخيمة سواء على الفرد أو على الأرض، فحصيلة المتضررين من الألغام في الجزائر قدرت بأزيد من 7300 شخص، منهم 4830 شخص توفي خلال حرب التحرير و2470 شخص توفي بعد الاستقلال.

8. إن ما يجدر الإشارة إليه أن المعاناة الكبرى كانت للمدنيين على الشريط الحدودي للجزائر، وحتى بعد الاستقلال بسبب الألغام التي زرعت هناك، والتي خلفت قتلى وجرحى ومعطوبين، شكل الأطفال أكبر نسبهم.

9. من خلال دراستنا لحصيلة الأفراد المتضررين من الألغام المضادة للأفراد خاصة في المناطق الحدودية، نجد أن ما صرحت به فرنسا هو مجرد أرقام، لأن الحصيلة الحقيقية أكثر بكثير مما تم الكشف عليه.

10. كما لاحظنا أن ملف الألغام هو ملف مهم لدى الهيئات الدولية ومن قبل اللجنة الدولية لصليب الأحمر، أين حرروا العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بحظر استعمال مثل هذه الأسلحة، إلا أن فرنسا لم تهتم لهاته القوانين، وزرعت الألغام المضادة للأفراد في الجزائر معتبرة إياها استراتيجية عسكرية ومن لوازم الحرب.

11. ولا ننسى الإشارة إلى المجهودات التي عملتها الجزائر خلال وبعد الثورة التحريرية في نزع الألغام المضادة للأفراد والإحاطة بالضحايا.

12. حيث نجد أنه ورغم وجود الألغام وقت الثورة إلا أن وحدات الجيش الوطني والمجاهدين لم يتوقفوا عن المواجهة والمحاولات العبورية التي أسفرت عن خسائر كبيرة لهم إلا أنها تكللت بنجاحات أكبر.

في الأخير ومن كل ما سبق يمكننا القول أن فرنسا استعملت أبشع الطرق في طريقها لمحاولة الفوز بالجزائر، دون اهتمام منها بنتائج أفعالها، بل زادت من حدتها وطبقت استراتيجيات متعمدة لإحداث أكبر ضرر ممكن، هذا ما تجسد بعضه في زرعها للألغام المضادة للأفراد و التي أدت إلى سلب الآلاف من الأرواح البريئة و لا تزال لحد الآن أثارها و أضرارها واضحة المعالم، إلا أن هذا الأمر لم يقف في وجه عزم الشعب على نيل الاستقلال و الحرية للجزائر.

الملاحق

الوثائق و الاتفاقيات

الرسمية

الملحق رقم: (1) اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام– اتفاقية أوتاوا 1997، حررت في أوسلو، النرويج في 18 سبتمبر 1997

الديباجة :إن الدول الأطراف:

تصميماً منها على إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد التي تقتل أو تشوه، كل أسبوع، مئات الأشخاص، معظمهم من الأبرياء والمدنيين العزل وبخاصة الأطفال، وتعيق التنمية الاقتصادية والتعمير، وتمنع اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى الوطن، وتتسبب في نتائج أخرى وخيمة بعد سنوات من زرعها

وإذ تعتقد أن من الضروري أن تبذل قصارى جهودها للمساهمة بطريقة فعالة ومنسقة في التصدي للتحدي المتمثل في إزالة الألغام المضادة للأفراد المزروعة في شتى بقاع العالم، وضمان تدميرها.

وإذ ترغب في بذل قصاراها في توفير المساعدة لرعاية ضحايا الألغام وتأهيلهم، بما في ذلك إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً

وإذ تسلم بأن الحظر التام للألغام المضادة للأفراد من شأنه أن يشكل أيضاً تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة.

وإذ ترحب باعتماد البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، بصيغته المعدلة في 2 آيار / مايو 1966، والمرفق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية

الأثر، وتدعو جميع الدول إلى التصديق المبكر على هذا البروتوكول من جانب جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد.

وإذ ترحب أيضاً بقرار الجمعية العامة 45/51 قاف المؤرخ 10 كانون الأول / ديسمبر 1996 الذي يحث الدول على السعي بهمة إلى إبرام اتفاق دولي فعال ملزم قانوناً يحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد.

وإذ ترحب كذلك بالتدابير المتخذة خلال السنوات الماضية على الصعيدين الانفرادي والمتعدد الأطراف على السواء، والرامية إلى حظر أو تقييد أو تعليق استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

وإذ تؤكد دور الوعي العام في تعزيز مبادئ الإنسانية على نحو ما يتجلى في الدعوة إلى حظر تام للألغام المضادة للأفراد وتقر بالجهود التي تضطلع بها لهذه الغاية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والحملة الدولية لحظر الألغام البرية والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى في كافة أنحاء العالم.

وإذ تشير إلى إعلان أوتاوا المؤرخ 5 تشرين الأول / أكتوبر 1996 وإعلان بروكسل المؤرخ 27 حزيران / يونيو 1997 اللذين يحثان المجتمع الدولي على التفاوض لإبرام اتفاق دولي ملزم قانوناً يحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد.

وإذ تؤكد استصواب حمل جميع الدول على الانضمام إلى هذه الاتفاقية، وتعقد العزم على العمل الحثيث من أجل تشجيع إضفاء الطابع العالمي عليها في جميع المنتديات ذات الصلة، بما فيها الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والمنظمات الإقليمية، والتجمعات، ومؤتمرات استعراض اتفاقية حظر استعراض أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبا رها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وإذ تستند إلى مبدأ القانون الإنساني الدولي القائل بأن حق الأطراف في نزاع مسلح، في اختيار أساليب الحرب أو وسائلها ليس بالحق غير المحدود، وإلى المبدأ الذي يحرم اللجوء في المنازعات المسلحة إلى استخدام أسلحة وقذائف ومعدات وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضراراً مفرطة أو آلاماً لا داعي لها، وإلى المبدأ الذي يوجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

قد اتفقت على ما يلي:

المـادة 1 التزامات عامة

1. تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظروف:

2. باستعمال الألغام المضادة للأفراد.

3. باستحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها بأي طريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

4. بمساعدة أو تشجيع أو حث أي كان، بأي طريقة، على القيام بأنشطة محظورة على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية.

5. تتعهد كل دولة طرف بأن تدمر جميع الألغام المضادة للأفراد أو تكفل تدميرها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

المادة 2 تعاريف

1. يراد بتعبير " اللغم المضاد للأفراد " لغم مصمم للانفجار بفعل وجود شخص عنده أو قريباً منه أو مسه له، ويؤدي إلى شل قدرات أو جرح أو قتل شخص أو أكثر. أما الألغام التي تكون مصممة لتنفجر بفعل وجود مركبة، وليس شخصاً، عندها أو قريباً منها أو مسها لها، والتي تكون مجهزة بأجهزة منع المناولة فلا تعتبر ألغاماً مضادة لأفراد لكونها مجهزة على هذا النحو.

2. يراد بتعبير " لغم " ذخيرة تكون مصممة لتوضع تحت سطح الأرض أو تحت رقعة سطحية أخرى أو فوق أو قرب أي منهما وتنفجر بفعل وجود شخص أو مركبة عندها أو قريباً منها أو مس أحدهما لها.

3. يراد بتعبير " جهاز منع المناولة " جهاز معد لحماية لغم ويكون جزءاً من اللغم أو موصولاً أو مرتبطاً به أو موضوعاً تحته ويفجره عند محاولة العبث باللغم أو إفساد نظامه عمداً بأي طريقة أخرى.

4. يشمل تعبير " النقل " بالإضافة إلى النقل المادي للألغام المضادة للأفراد من إقليم وطني أو إليه، نقل سند ملكية الألغام ونقل الإشراف عليها، غير أنه لا يشمل نقل إقليم زرعت فيه ألغام مضادة للأفراد.

5. يراد بتعبير " منطقة ملغومة " منطقة خطيرة بسبب وجود الألغام أو الاشتباه في وجودها فيها.

المادة 3 الاستثناءات

1. برغم الالتزامات العامة بموجب المادة 1، يسمح بالاحتفاظ بعدد من الألغام المضادة للأفراد أو نقلها لأغراض استحداث تقنيات الكشف عن الألغام، أو إزالتها أو تدميرها والتدريب عليها، ويجب ألا تتجاوز كمية تلك الألغام الحد الأدنى المطلق من العدد اللازم للأغراض المذكورة أعلاه.

2. يسمح بنقل الألغام المضادة للأفراد لغرض التدمير.

المـادة 4 تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد

باستثناء المنصوص عليه في المادة 3، تتعهد كل دولة طرف بتدمير أو ضمان تدمير كل مخازن الألغام المضادة للأفراد التي تملكها أو تحوزها أو التي تكون خاضعة لولايتها أو سيطرتها، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك أربع سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

المـادة 5 تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة

1. تتعهد كل دولة طرف بتدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها، في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

2. تبذل كل دولة طرف كل جهد لتحديد جميع المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي يعرف أو يشتبه في أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد، وتقوم، في أقرب وقت ممكن، بضمان وضع علامات حول الحدود الخارجة لكل حقول الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها، وضمان رصدها وحمايتها بسياج أو غيره من الوسائل، لكي تكفل فعلياً استبعاد المدنيين

من دخولها، إلى أن يتم تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة فيها، ويكون وضع العلامات متمشياً، على الأقل، مع المعايير المحددة في البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى، بصيغته المعدلة في 2 آيار/ مايو 1966 والمرفق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

3. إذا اعتقدت دولة طرف أنها لن تكون قادرة على تدمير أو ضمان تدمير كل الألغام المضادة للأفراد المشار إليها في الفقرة 1 في حدود تلك الفترة الزمنية، جاز لها أن تطلب من اجتماع للدول الأطراف أو من مؤتمر استعراض تمديد الموعد الأخير المحدد لإتمام تدمير تلك الألغام المضادة للأفراد، لفترة أقصاها عشر سنوات.

يتضمن كل طلب ما يلي:

أ) مدة التمديد المقترحة.

ب) وبيان مفصل لأسباب التمديد المقترح، بما فيها:

1. التحضير للأعمال وحالة الأعمال المنجزة في إطار برامج إزالة الألغام،

2. والوسائل المالية والتقنية المتاحة للدولة الطرف من أجل تدمير كل الألغام المضادة للأفراد

3. والظروف التي تعيق قدرة الدولة الطرف على تدمير كل الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة.

4. والآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتمديد.

5. وأي معلومات أخرى ذات صلة بطلب التمديد المقترح.

6. يقيم اجتماع الدول الأطراف أو مؤتمر الاستعراض الطلب، مراعياً العوامل الواردة في الفقرة 4، ويتخذ قراراً بأغلبية أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة بشأن قبول طلب فترة التمديد.

7. يجوز تجديد ذلك التمديد بتقديم طلب جديد وفقاً للفقرات 2 و4 و5 من هذه المادة، وتقدم الدولة الطرف في طلب التمديد لفترة أخرى المعلومات الإضافية ذات الصلة عن كل ما تم الاضطلاع به في فترة التمديد السابقة الممنوحة عملاً بهذه المادة

الملحق رقم: (2) المادة 9 من البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة في 3 ماي 1996 المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام

1. يجب أن تسجل وفقاً لأحكام المرفق التقني كل المعلومات المتعلقة بحقول الألغام والمناطق الملغومة والألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى.

2. يجب على الأطراف في نزاع أن تحتفظ بكل السجلات من هذا القبيل، وأن تقوم بدون تأخير بعد توقف الأعمال العدائية النشطة اتخاذ كل التدابير الضرورية المناسبة، بما في ذلك استعمال هذه المعلومات، لحماية المدنيين من آثار حقول الألغام والمناطق الملغومة والألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

3. وعليها أيضاً، في الوقت نفسه، أن توفر للطرف الآخر أو للأطراف الأخرى في النزاع وللأمين العام للأمم المتحدة كل ما في حوزتها من هذه المعلومات عن حقول الألغام والمناطق الملغومة والألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى التي نصبتها في مناطق لم تعد تحت سيطرتها ولكن، رهناً للمعاملة بالمثل، حيثما تكون قوات أحد أطراف

نزاع موجودة في إقليم طرف معاد، يجوز لأي من الطرفين أن يحجب هذه المعلومات عن الأمين العام والطرف الآخر، بقدر اقتضاء مصالح أمنية ذلك الحجب، إلى أن لا يكون أي من الطرفين في إقليم الآخر. وفي الحالة الأخيرة، تفشى المعلومات المحجوبة فور ما تسمح بذلك تلك المصالح الأمنية. وحيثما يكون ممكناً، يجب على طرفي النزاع السعي، باتفاق بينهما، إلى اتخاذ ما يلزم لإفشاء تلك المعلومات في أقرب وقت ممكن، بطريقة تتفق مع المصالح الأمنية لكل من الطرفين.

4. لا تخل هذه المادة بأحكام المادتين 10 و12 من هذا البروتوكول.

الخرائط و المخططات الميدانية

الملحق رقم:(3) مخطط يوضح أقسام اللغم

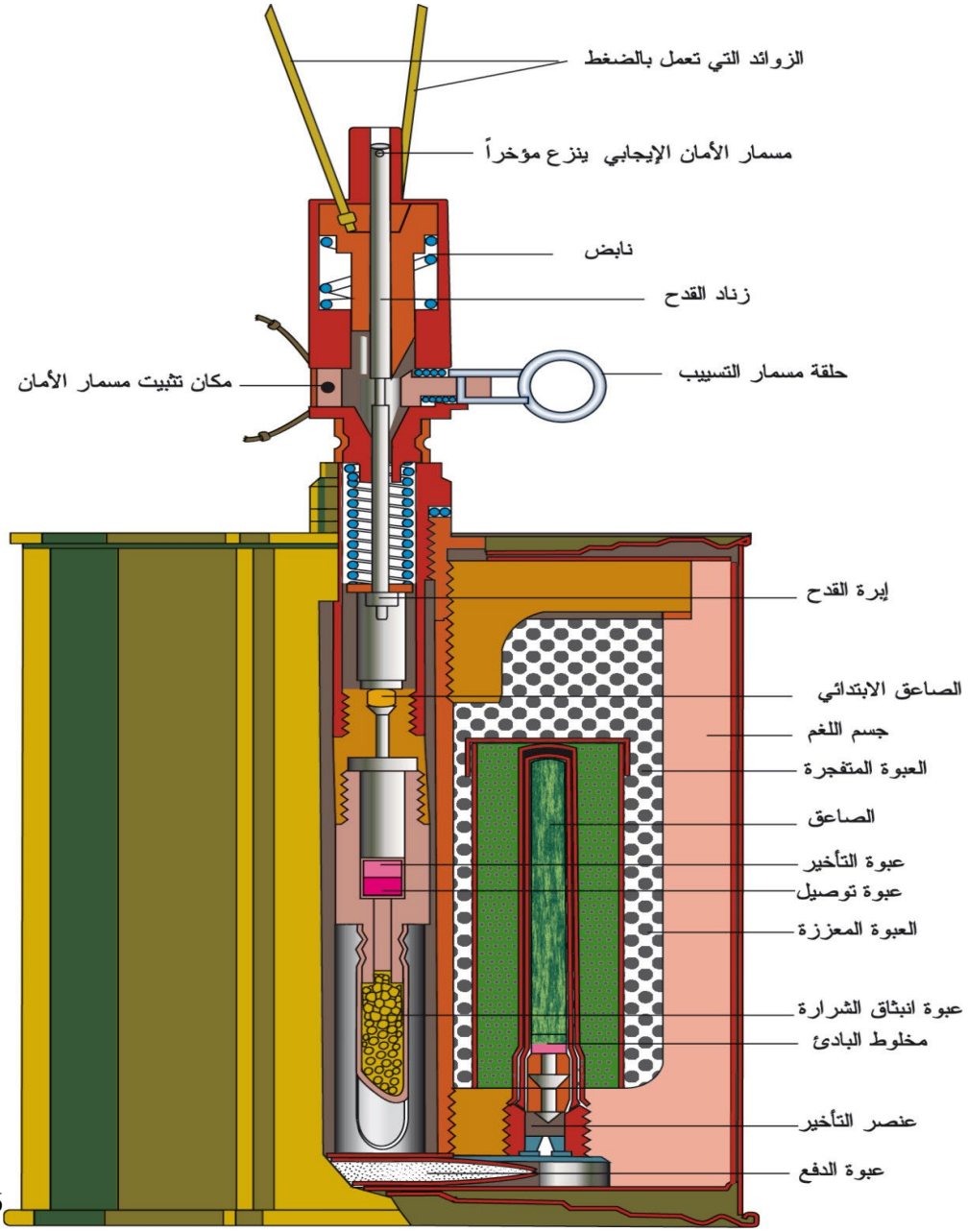

146

146 هاني صوفي، المرجع السابق

الملحق رقم: (4) نموذج للغم وثاب

147

147 هاني صوفي، المرجع السابق

الملحق رقم: (5) نموذج لصاعق لغم

148

148 هاني صوفي، المرجع السابق

الملحق رقم: (6) مخطط لخط شال وموريس

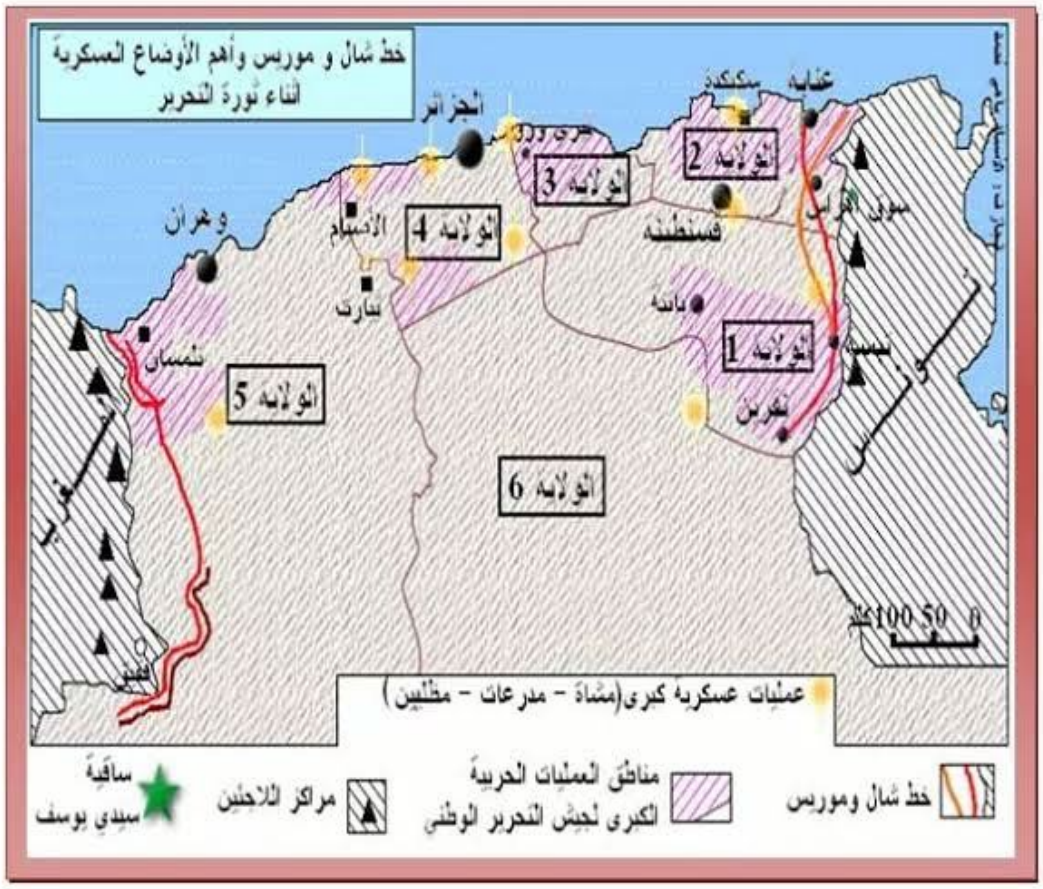

149

149 جمال قندل، المرجع السابق، ص 150

الملحق رقم: (7) مخطط لخط موريس

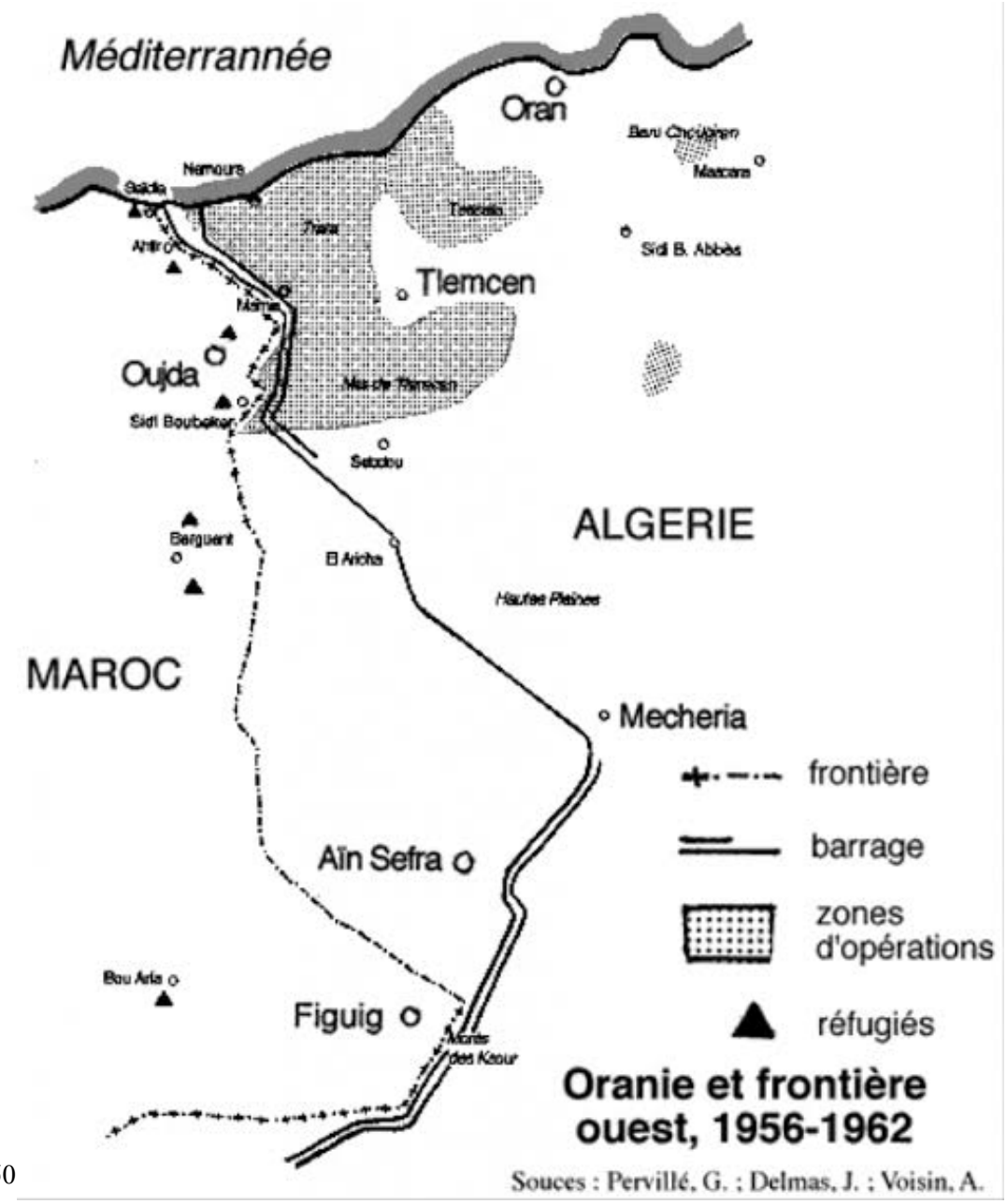

150

150 مأخوذ من مقال الكتروني حول خط موريس، أنظر: http://perignystory.e-monsite.com/pages/content/la-ligne-morice.html

الملحق رقم: (8) صورة لخط موريس وشال على الحدود

151

151 بن شرقي حليلي، **الولاية الرابعة ومخطط شال**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005-2006 ص 400

الملحق رقم: (9) حصيلة العمليات الكبرى لمخطط شال

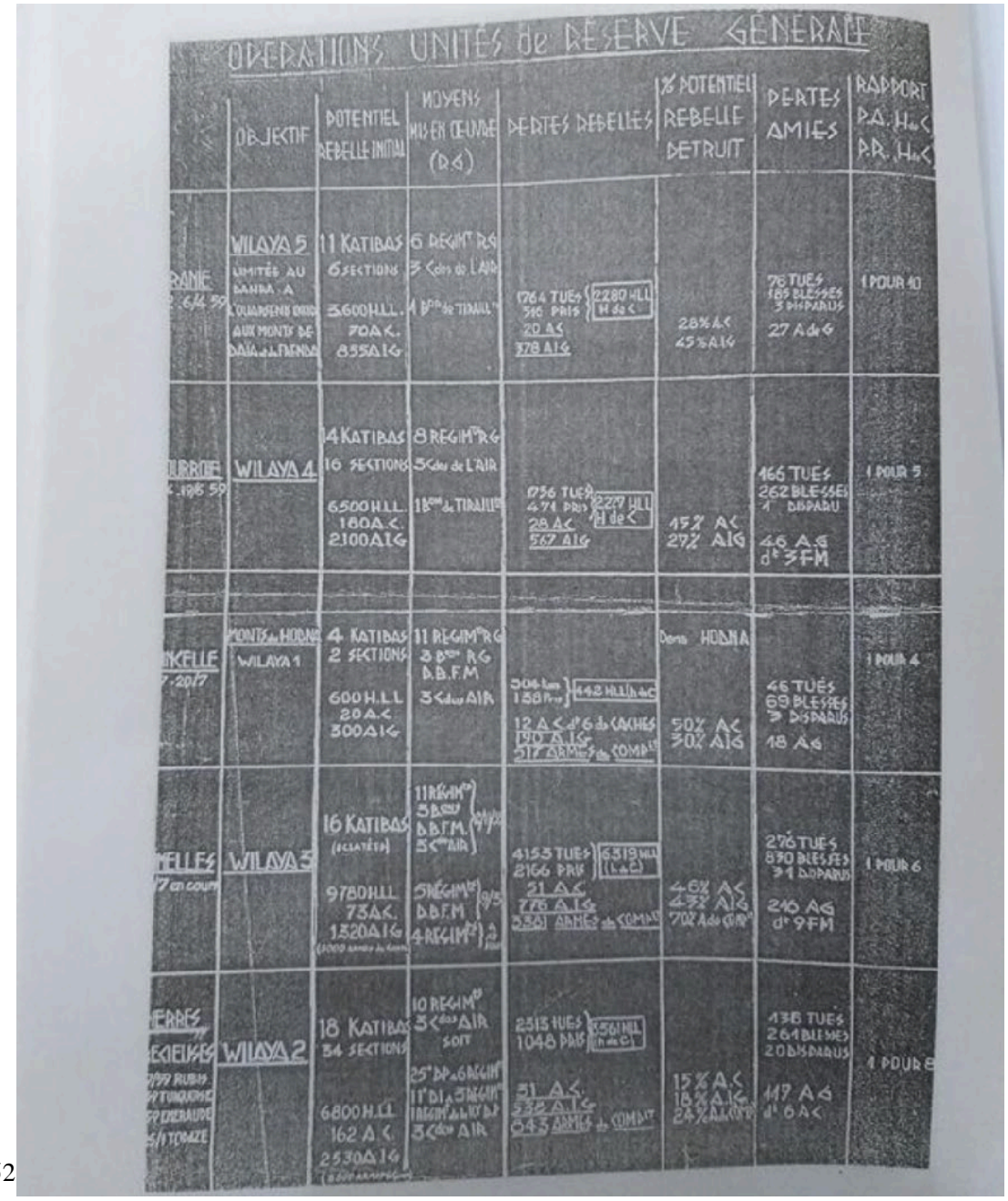

152

152 عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)**، دار هومة، د.س.ن، ص 541

الملحق رقم: (10) خريطة توضح العمليات الكبرى لمخطط شال 1959-1960

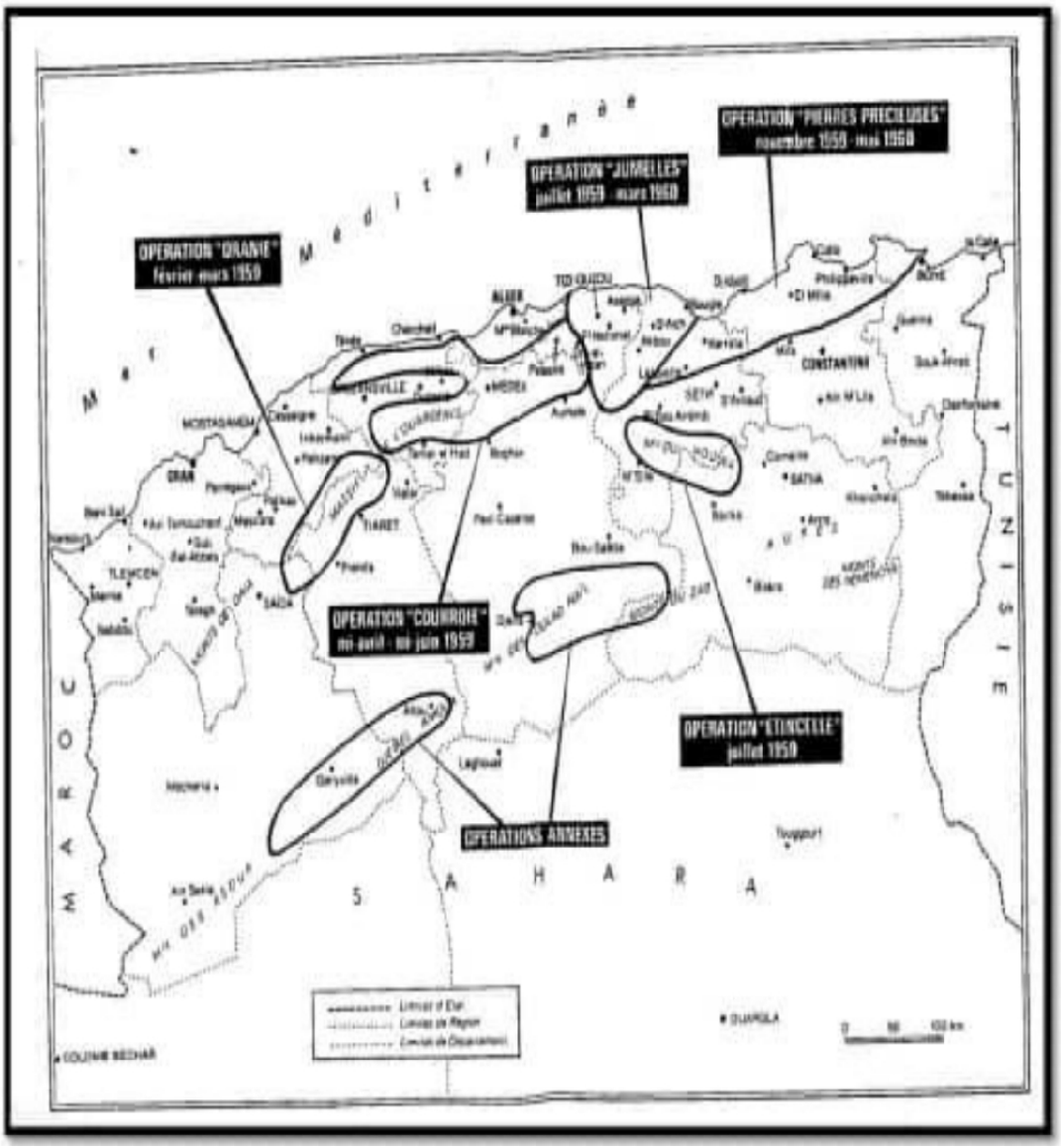

153

الملحق رقم: (11) خريطة توضح إنجاز مشروع شبكة الأسلاك الشائكة في الحدود الشرقية الجزائرية-التونسية

153 يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962**، ط2، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص188

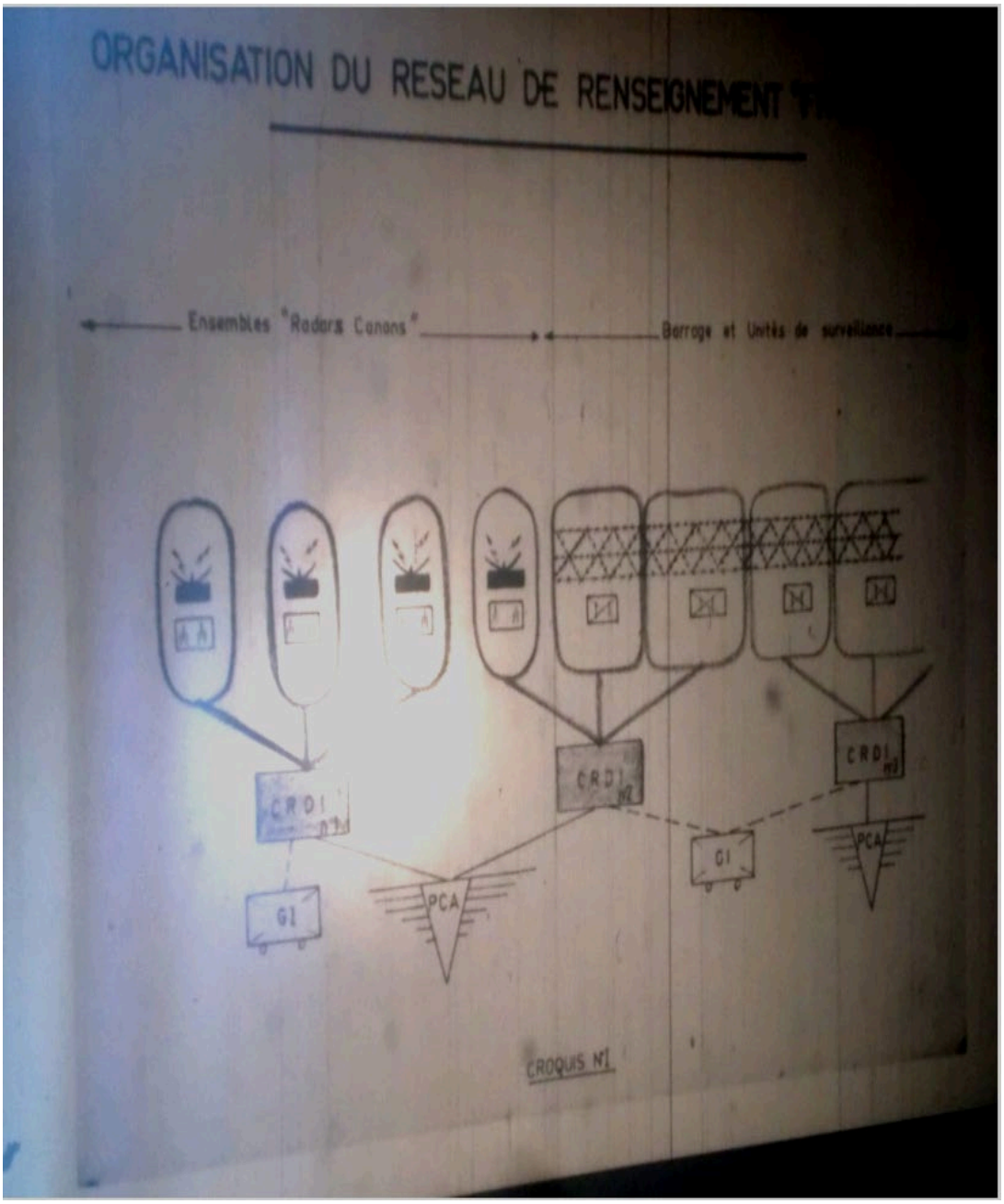
ORGANISATION DU RESEAU DE RENSEIGNEMENT
Ensembles "Radars Canons"
Barrage et Unités de surveillance
CRDI
CRDI
CRDI
GI
GI
PCA
PCA
CROQUIS N°1

1/1

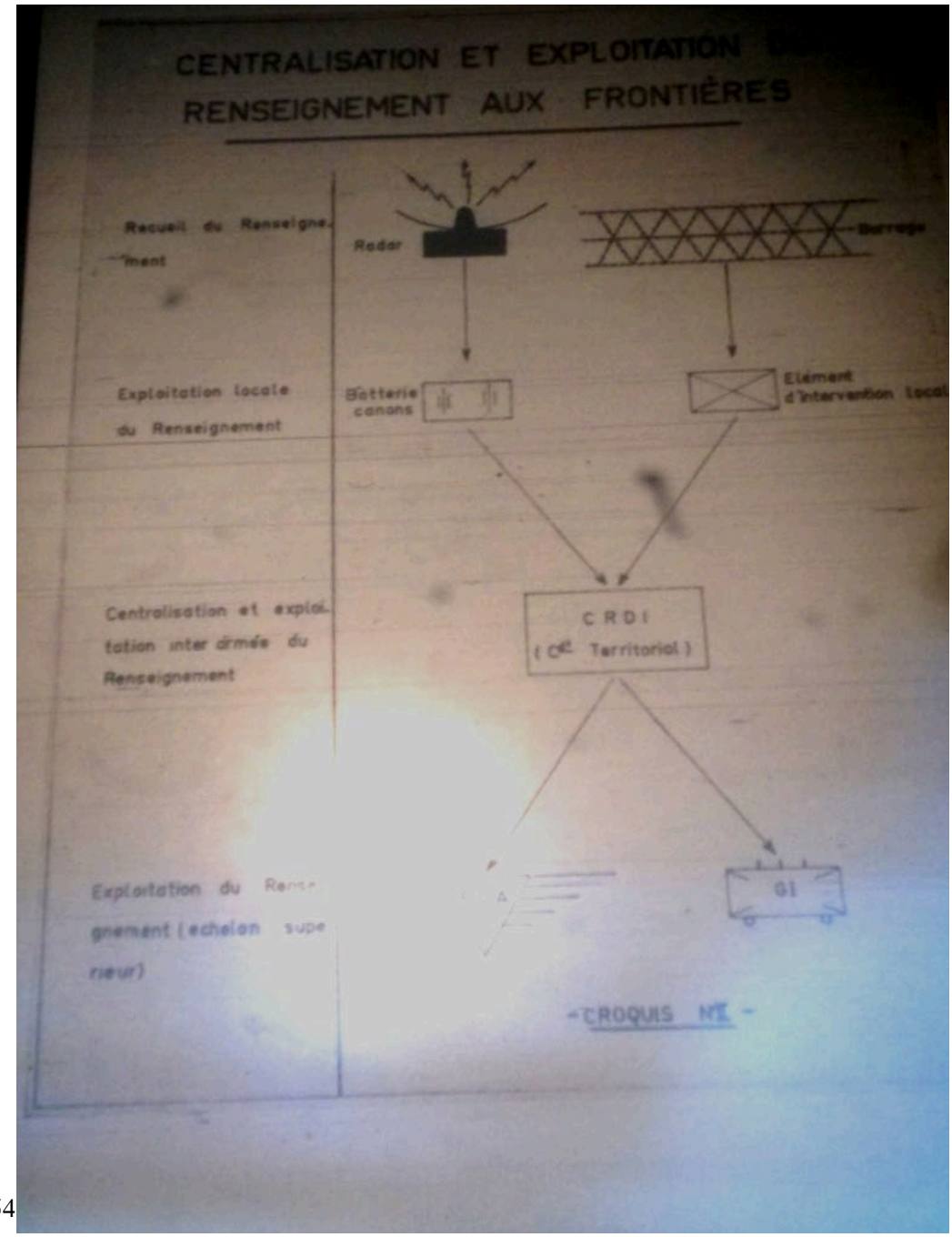

154

1/2

154 حورية ومان، الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة الجزائرية 1954-1962 المغرب وتونس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة الجزائر،2016-2017، ص763-764

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

1.القرءان الكريم:

1.الآية 2 سورة المائدة

2. الكتب:

1.أرغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية 1956–1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع زيغوت يوسف، الجزائر.

2. أحمد بشيري، **الثورة الجزائرية والجامعة العربية**، منشورات الأبيار، الجزائر،2005

3. أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1958

4. إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962**، دار هومة، الجزائر، 2007

5. أحمد عبس نعمة الفتلاوي، **مشكلة الأسلحة التقليدية بين جهود المجتمع الدولي والقانون الدولي العام**، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013

6. الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر،2000

7. براهيمي لطرش، **الجزائر أرض الأبطال**، دار المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

8. جمال قندل، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957– 1962**، دار سيدي الخير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

9. جمعية الجيل الأبيض، **دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية**، مطبعة عمار قرفي، باتنة

10. جودي أتومي، **العقيد عميروش أيام مفترق الطرق**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008

11. روجر أوكيف، **حماية الممتلكات الثقافية دليل عسكري**، تر: اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، د.ب.ن، 2017

12. زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

13. سيد هلال، **الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2014

14. سليمان عبد الله، **شرح قانون العقوبات الجزائري**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998

15. شاري خالد معروف، **المسؤولية الدولية عن إزالة الألغام دراسة قانونية**، دار الكتب القانونية، مصر، 2011

16. شال ديغول، **مذكرات الأمل التجديد 1958–1962**، تر: العادة. ف، بيروت، منشورات دار عويدات للنشر والتوزيع ،1971

17. عثماني مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،2012

18. عبد الرزاق بوحارة، **منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر**، تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2005

19. على كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل إلى القائد العسكري 1946–1962**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011

20. عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، منشورات بلونو، الجزائر، 2009

21. غالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954– 1958**، ط2، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009

22. مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011

23. مقلاتي عبد الله طافر نجود، **الإستراتيجية العسكرية لثورة الجزائرية**، وزارة الثقافة الجزائرية، دار سحنون للنشر، الجزائر، 2013

24. محفوظ قداش، **الجزائر صمود ومقاومات 1830–1962**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

25. محمد أبو زيد، **الألغام ومخلفات الحرب في سيناء والعلمين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010

26. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، ط2، مطبعة الأميرية، د.ب.ن، 1988

27. محمد شحاته ربيع، **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.ن

28. محمد قنطاري، **محاضرات ودراسات وأبحاث ميدانية وشهادات حية مقارنة بالوثائق مخطوطة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.ن

29. نزهة مضمض، **التنظيم القانوني للألغام البرية في القانون الدولي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2014

30. يوسف مناصرية وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام سلسلة المشاريع الوطنية للبحث**، منشورات المركز الوطني للدراسات، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

3. التقارير الوطنية والولائية:

1. سلطان أمينة، **تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق**، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000.

2. عثمان لحياني، **تقرير جزائري أكثر من سبعة ألاف قتيل بألغام الاستعمار الفرنسي**، مجلة العربي الجديد، 3 أفريل 2020.

3. منظمة المجاهدين، **التقرير الولائي المقدم للندوة الجهوية حول كتابةالتاريخ**، ولاية بشار.

4. الصحف والمجلات:

1. جريدة المجاهد، صالح بلحاج، **مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير**، ع55، 6 نوفمبر 1959

2. جريدة الصباح، ع 2325، فيفري 1960، س 11

3. جريدة الصباح، عدد 2012، 1959، س 8

4. جريدة الخبر اليومية، أونيس ملوك، **بعد مرور خمسين سنة من إنشاء خطي شال وموريس**، ع 7430، الجزائر، 2014

5. جريدة النهار، وكالات، **الجزائر شرعت في نزع ألغام الحقبة الاستعمارية والتكفل بالضحايا بعد الاستقلال**،22 أكتوبر 2014

6. جريدة الشعب، سهام بوعموشة، **عالم خالي من الألغام في 2025**، 7أفريل 2012

7. جريدة البلاد، سعاد بوربيع، **الجزائر تعلن رسميا التخلص من الألغام الفرنسية**، 25 جانفي 2017

8. مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، هيي عمران، **التنظيم العسكري الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية الجزائرية 1954–1962**، المجلد 5، العدد 2021

9. مجلة الأصالة، يحي بوعزيز، **ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول اتجاهها**، ع73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، أكتوبر 1979

10. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، بلعربي عمر، **أساليب ومخططات شارل ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذجا**، ع40، جامعة بابل،2018

11. مجلة الجيش الوطني الشعبي، سامية قوتي، **الممارسات الاستعمارية أثناء الثورة الخطوط المكهربة شال ة موريس**، تر: مساعدية ظريفة، ع472، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 2002

12. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، نصر الله فريد، **الإجراءات الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية بتبسة 1954–1958**، مجلد 2، جامعة تبسة ،2018

13. مجلة دفاتر المخبر، سامية بن فاطمة، **سياسة الأسلاك الشائكة الفرنسية وانعكاساتها على مسار الثورة التحريرية**، م16، ع1، الجزائر، 2021

14. مجلة الأحياء، عبد السلام كمون، **استراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة خط موريس**، م 20، ع 24، ماي 2020

15. مجلة المصري اليوم، خالد الشامي، **الجزائر تخاطب الأمم المتحدة**،8 أفريل 2020

16. مجلة التشريعية والقانون، عثمان عبد الرحمن عبد اللطيف محمد، **الألغام الأرضية والمسؤولية الدولية بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية**، ع47، جامعة الأزهر، مصر، جويلية 2011

17. المجلة المصرية للقانون الدولي، أحمد أبو الوفا، **المسؤولية الدولية للدول واضعة الألغام في الأراضي المصرية**، ع57، 2001

18. مجلة دراسات تاريخية، بوترعة علي، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين واقع الجريمة وتحدي الثورة 1954–1962 حقول الألغام نموذج**، ع26، العراق، 2019

19. مجلة الذاكرة، مصطفى بيطام، **الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة و الألغام**، ع6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر 2000

20. مجلة علوم النفس العربية، رمضان زعطوط، **سيكولوجية التعذيب خلال الثورة الجزائرية** الجزائر، 2016

21. مجلة أول نوفمبر، العياشي علي، **مخطط شال**، العدد 161، دار هومة، الجزائر،1999

22. وكالة الأنباء الجزائرية، **حقول الألغام المضادة للأفراد في الحدود الشرقية والغربية جريمة استعمارية مرعبة**، 17 أفريل 2023

23. المؤسسة العمومية لتلفزيون الجزائري، **ربيقة التكفل بضحايا الألغام المزروعة من طرف الاستعمار خلال الثورة التحريرية**، 5 أفريل 2023

5. الملتقيات والندوات:

1. براهيمي محمد العربي، **جيش التحرير الوطني ومعارك عبور خطي سال وموريس الملتهبة**، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان ثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجيل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، تبسة، الجزائر

2. مسعود كواتي، **مقارنة بين خطي ماجينو وموريس**، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، عمل منشور، دار القصبة، الجزائر، 2009

3. الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009

6. المنشورات:

1. أحمد إبراهيم، **مشكلة الألغام أبعاد المشكلة وخصوصيات الحالة المصرية،** منشورات مركز الدراسات سياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2000

2. خضراء بوزايد، **معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958 معركة سوق أهراس الكبرى: أم المعارك والشهداء**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزئر، 2014

3. شريط لزهر وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة،** منشورات المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007

4. منشورات المركز الوطني لدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، **الأسلاك الشائكة المكهربة،** دراسات و بحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة و الألغام، دار القصبة لنشر، الجزائر،2009

7.الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. بالعربي عمر، **أساليب ومخططات شال ديغول العسكرية والقمعية للقضاء على الثورة خطا شال وموريس نموذج،** كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018

2. بلال ريم، نورية سوالمية، **رؤية النفسية لتعذيب الفرنسي في الجزائر،** الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2012

3. منير علي عابد الحكيمي، **تقييد استخدام الألغام في أحكام القانون الدولي العام**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة عدن، عمان، 2006

4. وقاص ناصر، **الحماية الدولية لضحايا الألغام المضادة للأفراد**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر تلمسان، 2017-2018

8. الموسوعات:

1. أنور الحمادي، **موسوعة الدليل الإحصائي للأمراض النفسية**، DSM5

2. رنيم عطفة، **ما هو مبدأ عمل الألغام؟**، موسوعة أراجيك، نشر يوم 25نوفمبر 2019

3. ميليسا غيليس، **دليل أساسي لنزع السلاح**، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، الأمم المتحدة، نيويورك، ط3، 2013

4. محمد بكر منظور، **موسوعة لسان العرب**، المجلد الثاني عشر 12، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 393هـ

5. هاني صوفي، **اللغم**، الموسوعة العربية الالكترونية، م 17

9. الاتفاقيات والمقابلات:

1. المادة الثانية 2، العنصر 2 **من دباجة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا 1997)**، الصليب الأحمر.

2. المادة الثانية 2، العنصر 1، من ديباجة **اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا 1997)**، الصليب الأحمر

3. **مقابلة مع محمد جوادي رئيس جمعية ضحايا الألغام**، من طرف الإذاعة الجزائرية، 4 أفريل 2016

10.المصادر الأجنبية:

1. A.W.C, S.H.A.T, **Les Confins Algero-Marocanis-La Guerre D'Algérie Par Les Documents, Les Portes De La Guerre 1946-1954** Tome 2, Service historique de l'armée de terre Vincennes, 1998
2. **la dépêche de Constantine et de l'est Algérien.** N.16169.18/02/1958
3. Mahfoud kaddache, **Et l'Algérie se libéra 1954/1962**, éditions, Paris méditerranée, Paris, 2003
4. Harbi .M, **les Archives de la révolution algérienne**, Alger, éditions Dahlab, 2013
5. Mohamed Missein Ramazami Ghavambadi, **le rôle des ONG dans le développement du droit internationale**, thèse pour le doctorat en droit présenté le 18-11-2005, école doctorale de droit, Paris, 2005
6. Soyer (J.C), **Droit pénal et procédure pémal**, L.G.D.J, 5ed, 1977
7. Lorraine Boissoneault, **The Historic Innovation of Land Mines, Smithsonian magazinze**, 2017

الفهرس

شكر خاص

شكر وعرفان

الإهداء

المقدمة .....أ-ذ

الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي للجرائم و الألغام المضادة للأفراد 11-24

1. مفهوم الجريمة 12-13

2. مفهوم الجريمة الحربية 13-14

3. مفهوم الألغام وأنواعها 14-20

4. مفهوم الألغام المضادة للأفراد وأنواعها 20-22

ملخص الفصل التمهيدي.....23-24

الفصل الأول: **المخططات الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد وأثرها على مسار الثورة الجزائرية 26-60**

1. الرقابة الفرنسية العسكرية على المناطق الحدودية الجزائرية 27-31

2. الإستراتيجية الفرنسية في زرع الألغام المضادة للأفراد في الأراضي الجزائرية 32-48

3. إستراتيجية الثورة الجزائرية في التصدي للألغام المضادة للأفراد 48-58

ملخص الفصل الأول.....59-60

الفصل الثاني: **الآثار الناتجة عن استعمال الألغام المضادة للأفراد 62-78**

1. الآثار الجسدية و النفسية لضحايا الألغام المضادة للأفراد 64-72

2. الآثار الاقتصادية للألغام المضادة للأفراد 73-74

3. الآثار البيئية للألغام المضادة للأفراد 77-75

ملخص الفصل الثاني.....78

الفصل الثالث: **جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال**.....100-80

1. المواثيق الدولية لمكافحة جريمة الألغام و الألغام المضادة للأفراد 88-81

2. إستراتيجية الدولة الجزائرية في مكافحة الألغام المضادة للأفراد بعد الاستقلال 98-89

ملخص الفصل الثالث..... 100-99

الخاتمة 106-102

الملاحق 129-109

قائمة المصادر و المراجع 143-130

الفهرس..... 146-144

ملخص الدراسة.....147

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية:

يبحث موضوع هذه الدراسة في الإستراتيجية التي انتهجتها فرنسا خلال الثورة التحريرية الجزائرية والتي بقت أثارها بعد الاستقلال، وعن الأساليب والمخططات السياسية والعسكرية التي اعتمدتها ومارستها على الجزائر بهدف ترهيب شعبها وعزلها وتطويقها والقضاء على الدعم الخارجي لها من خلال زرعها للألغام المضادة للأفراد على أراضيها.

الكلمات المفتاحية: الألغام، الألغام المضادة للأفراد، الأسلاك الشائكة، سياسة التطويق، الثورة الجزائرية، الإستراتيجية الفرنسية العسكرية، المناطق الحدودية الجزائرية.

الملخص باللغة الإنجليزية:

The subject of this memorandum examines the strategy adopted by France during the Algerian liberation revolution, which remained after independence

And on the political and military methods and plans that it adopted and practiced on Algeria with the aim of intimidating its people, isolating and encircling them, and eliminating external support for them by planting anti-personnel mines on its territory.

key words: mine- Anti-personnel mines- Barbed wire- Encirclement policy- Algerian Revolution- French military strategy- Algerian border regions